الجغرافية السياسية للعلاقات التركية – العربية (مصر وليبيا انموذجا)

أ.م.د. نبهان زمبور السعدي م.د صونكول سعود محمد م.م.نظير احمد هلال العبيدي

كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة كركوك

الملخص:

يعد الموقع الجيوستراتيجي لتركيا احد أهم العوامل التي ساعدتها على المناورة في اكثر من منطقة اذ تظهر وكأنها تسيطر على مساحة واسعة جداً، حيث تتشكل مساحتها من التقاء قارتين وهما اسيا واوربا ولا يفصلها عن السواحل الشمالية لقارة افريقيا سوى البحر المتوسط، ولقد اعطاها هذا الموقع الجغرافي المتميز والفريد اهمية كبيرة ومكانة اقليمية وعالمية ، اذ تتمتع تركيا بخصائص جيوسياسية وجيواستراتيجية مهمة.

تبرز اشكالية الدراسة حول طبيعة دور تركيا الاقليمي تجاه دول مصر وليبيا واسباب هذا التوجه وما هو اثر الخصائص الطبيعية والبشرية لتركيا والدول العربية (ليبيا ومصر) على توجههما.

تناولت الدراسة دور الجغرافية في العلاقات التركية العربية (ليبيا ومصر) من المنظور الجيوسياسي حيث تبين ان تركيا تفتقر للمواد الهايدروكاربونية ، بالمقابل تسير عجلة التطور الصناعي فيها بسرعة الامر الذي يجعلها بحاجة للمواد الهايدروكاربونية ، لذا اتبعت سياسة جيدة (بارغماتية) مع الانظمة الحاكمة في مصر وليبيا على مدى عقود وعلى وجه الخصوص بعد وصول (حزب العدالة والتنمية) الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، وهناك متغيرات سياسية تؤثر على علاقة تركيا بهذه الدول منها وصول السيسي لسدة الحكم في مصر وسيطرت قوات حفتر على جزء من ليبيا وعلى وجه الخصوص بعد الاتفاق البحري بين تركيا وحكومة الوفاق الذي اثار ردت فعل غاضبة لدى مصر وحفتر وقبرص واليونان.

المقدمة:

أخذ دور تركيا يتصاعد بشكل متسارع أقليمياً ودولياً منذ بداية الالفية الثالثة وذلك بسبب تغير الاوضاع السياسية الداخلية في تركيا والذي شهد صعود (حزب العدالة والتنمية) للحكم منذ انتخابات عام

٢٠٠٢ وتسلم أردوغان وزميله عبد الله غول قيادة الحزب، اذ بدأ توجه تركيا حسب (نظرية العمق الاستراتيجي) التي تعمل على تصفير المشكلات مع الدول المجاورة بعد أن تمكن أردوغان من تقليل سطوة المؤسسة العسكرية التي كانت المؤثر الاقوى في تركيا، لذلك سعت تركيا لاعادة صياغة سياستها الخارجية وتوجهاتها التي ظلت مرهونة بحلم الالتحاق بالدول الاوربية منذ تاسيس الجمهورية الأولى عام ١٩٢٣، وبما يناسب تطلعاتها وضمن هيكلية إعادة بناء النظام الدولي الجديد، فتوجهت لمد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وبناء علاقات مع دول الجوار الجغرافي، ومن ثم برز طموح تركيا الهادف إلى لعب دور كقوة إقليمية رئيسية مؤثرة في المنطقة الأمر الذي جعلها تتحرك كدولة براغماتية وديمقراطية، تطوي صفحة الماضي وتسعى للمصالحة والانفتاح على الدول المجاورة، وتصفير المشكلات معها الأمر الذي يفسر تحركاتها باتجاه دول مختلفة السياسات والايدلوجيات، يبدأ من الدول الاقليمية العربية العراق، سوريا، السعودية ، مصر، قطر، وليبيا وانتهاء بدول إقليمية أخرى كإيران وإسرائيل ، وجاءت هذه الدراسة المتمثلة الجغرافية السياسية للعلاقات العربية – التركية(مصر وليبيا انموذجا) حيث تمثل المحور الاول بالخصائص الجغرافية العامة لمنطقة الدراسة ودورها في العلاقات العربية التركية(مصر وليبيا انموذجا)، وجاء المحور الثاني بالعوامل السياسية واثارها الجيوسياسية على العلاقات للدول الثلاثة، والمحور الثالث تمثل بالوزن الجيوبولتيكي لخصائص وهيكلية العلاقات التركية والعربية(مصر ليبيا) في ضوء المصالح المشتركة.

مشكلة البحث:

وتمثلت بالأسئلة التالية :

١- هل للعوامل الجغرافية دور في تحديد نوع العلاقات التركية مع مصر وليبيا ؟

٢- هل كان لوصول حزب العدالة والتنمية الى نظام الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ أثراً في تغيير سياستها الخارجية مع مصر وليبيا؟

٣- ماهي المتغيرات السياسية الايجابية والسلبية بمنظور تركيا التي طرأت على مصر وليبيا بعد الربيع العربي؟

فرضية البحث:

وتمثلت بالإجابات التالية:

١- لعبت العوامل الجغرافية دور في تحديد نوعية العلاقة بين تركيا والدول العربية(مصر وليبيا) وعلى وجه الخصوص بعد قيام تركيا بالتنقيب عن المواد الهايدروكاربونية(الغاز الطبيعي) شرق البحر المتوسط.

٢- بدأ التوجه الحقيقي لتركيا اتجاه مصر وليبيا بعد وصل حزب العدالة الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ وعمل على تغيير اتجاه سياستها من الغرب الى الشرق.

٣- تعد ثورة عام ٢٠١١ وتغيير نظام الحكم في مصر وفي ليبيا من المتغيرات الايجابية بمنظور تركيا في حين يعد انقلاب عام ٢٠١٣ في مصر وسيطرت حفتر على اجزاء من ليبيا متغير سلبي.

هدف البحث:

يهدف البحث للتعرف على ما يأتي:-

١- التعرف على العوامل الجيواقتصادية التي عملت على توجهات تركيا نحو مصر وليبيا وشرق المتوسط.

٢- التعرف على طبيعة السياسة الخارجية التركية وأثرها على علاقاتها مع مصر وليبيا قبل وبعد قيام ثورات الربيع في الوطن العربي، وقبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا.

حدود البحث:

أ-الحدود المكانية : وهي التي تتناول دراسة الحدود الجغرافية لتركيا التي تقع على نقطة اتصال بين قارة اسيا و قارة اوربا والجمهورية المصرية التي تقع في شمال قارة افريقيا على سواحل البحر المتوسط الجنوبية وعلى سواحل البحر الاحمر الغربية، والجمهورية الليبية الواقعة شمال افريقيا جنوب البحر المتوسط .

ب- الحدود الزمانية : تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية ما بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٢٠)، وتمثل هذه الفترة بروز العديد من المتغيرات السياسية منها انتهاء الحرب الباردة ووصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا وقيام ثورات الربيع العربي في مصر وليبيا فضلاً عن الانقلاب العسكري في مصر.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها منهج تحليل القوى، والمنهج التاريخي للتعرف على اهم المتغيرات التي طرأت على منطقة الدراسة خلال العقود الماضية، ومنهج الوزن الجيوبولتيكي، فضلاً عن المنهج الوصفي والاقليمي.

المحور الاول: الخصائص الجغرافية العامة لمنطقة الدراسة ودورها في العلاقات العربية التركية (مصر وليبيا انموذجا)

١: تركيا موقعها مساحتها حدودها عدد سكانها

تمثل تركيا نقطة وصل بين اوروبا واسيا ولهذا الموقع الاستراتيجي تأثير كبير على السياسة والتاريخ والثقافة التركية فتشارك تركيا الحدود مع كل من بلغاريا واليونان في الشمال الغربي وارمينيا وجورجيا واذربيجان وايران في الشرق والعراق وسوريا جنوباً وبحر ايجة في الغرب والبحر الابيض المتوسط جنوباً والبحر الاسود شمالاً، وهذه الحدود المتعددة تؤثر على الناحية الامنية حيث لعبت المحددات الامنية دوراً اساسياً في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية ، اما فلكياً فتمتد بين دائرتي عرض(٣٦ْ- ٣٠َ. ٤٢ْ) شمالاً وخطي طول(٢٦ْ. ١٥َ- ٤٤ْ) شرقاً، ينظر خريطة (١).

وهذا الموقع اعطاه ميزة التنوع المناخي والتنوع في التركيب الجيولوجي ما بين جبال وهضاب وسهول ساحلية او داخلية وقد ادى ذلك الى تنوع الثروات المعدنية وتتميز تركيا بوفرة المياه نتيجة الظروف المناخية والتضاريس والتي اعطتها شبكة واسعة من المجاري المائية، فتركيا تقع في قلب اورواسيا وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم وفق نظرية هالفورد ماكندر الذي يؤهلها لان تكون دولة محورية او حاسمة في المجال السياسي وتحتل موقعاً مركزياً بوقوعها على مناطق العبور والساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شمال – جنوب وشرق – غرب وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الارو– اسيوية المركزية مع البحار الساخنة وافريقيا على خط شمال – جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هما: القوقاز والبلقان، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق بالإضافة الى المناطق التي تربط اوراسيا مع منطقتي الشرق الاوسط وقزوين اللتين تعدان مركزاً للمصادر

الجيواقتصادية، اما في اتجاه شرق – غرب فتعتبر شبة جزيرة الاناضول اهم حلقة في سلسلة حزام شبة الجزر الاستراتيجية الذي يطوق القارة الاوراسيوية وذلك بتوسطها قارات العالم اسيا وافريقيا ووارب ممل منحها القدرة على التفاعل الحيوي داخل محيطها الاقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على تخومها .[١]

خريطة (١) موقع تركيا الجغرافي

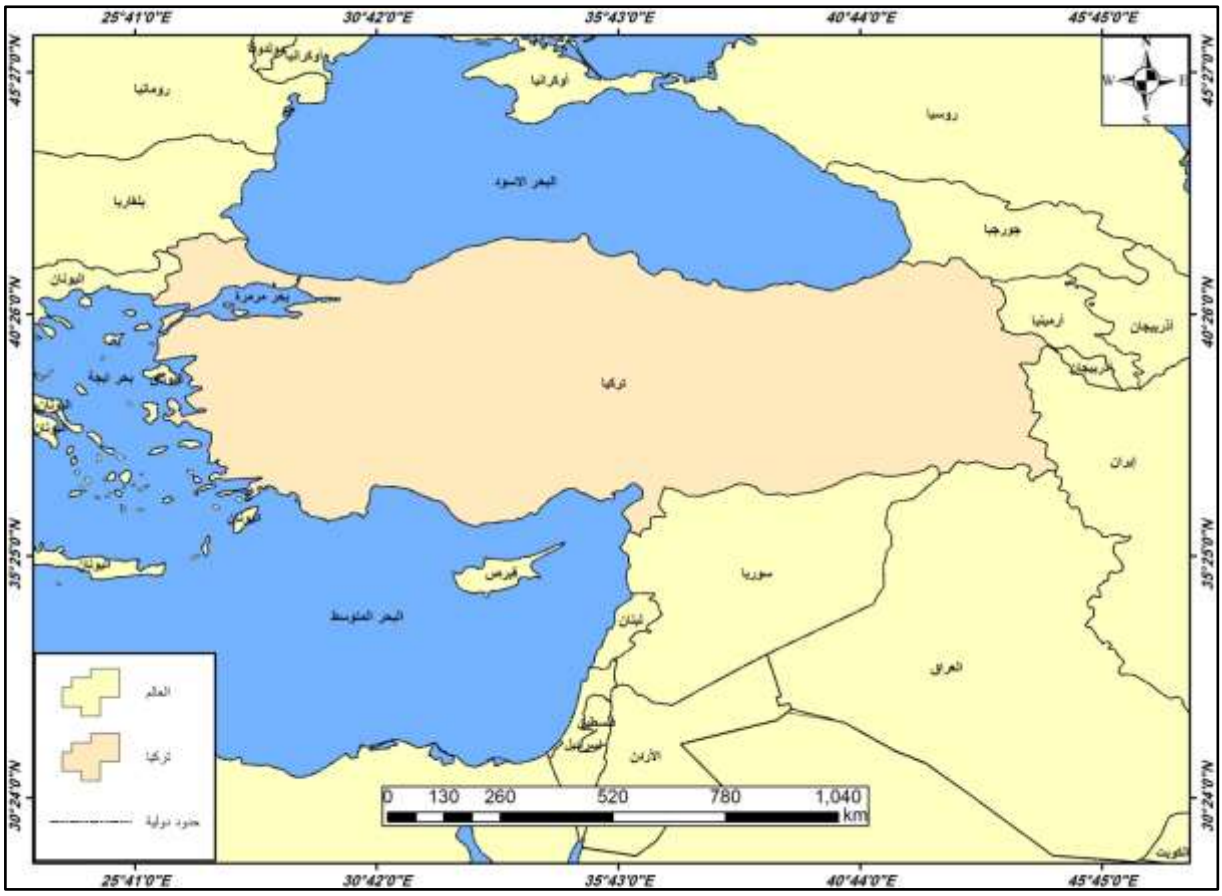

(المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على خريطة العالم مقياس١:٠٠٠٠٠٠٠، وباستخدام برنامج ArcGis10.7.)

ولم يتوقف الامر على اهمية موقع تركيا الفلكي فتركيا تتمتع بموقع قاري بحري اذ تطل على الممرات البحرية المهمة البسفور والدردنيل البوابة المشتركة لقارة اوربا واسيا فهي شريحة هابطة بين البحرين الأسود، والمتوسط، وهذا الموقع أعطاها الصدارة في أن تكون محور جيوبولتيكي مهم وذات أهمية أستراتيجية في المنظور السياسي والاقتصادي الغربي والشرقي من خلال سيطرتها على المدخل المؤدي الى البحر الأسود والمدخل الشرقي للبحر المتوسط ثم بحر أيجه وبالتالي التحكم في طرق

الملاحة البحرية، وما يميز سواحل تركيا ويعطيها أهمية جيوبولتيكية هو أطلالتها على بحار مهمة تُعّد شرايين التجارة البحرية، بالإضافة الى طبيعة الأرصفة القارية التي تشجع على قيام وإنشاء الموانيء والتي تربطها بالمناطق الداخلية لتركيا شبكات من الطرق والسكك الحديد الجيدة، ومن ثم أهميتها التجارية إذ أصبحت مصدر قوة اقتصادية من خلال رسوم الترانزيت التي تحصل عليها، وتوفير فرص عمل لمناطق الظهير من خلال حركة الصادرات، والاستيرادات التركية والعالمية .[٢]

تبلغ مساحة تركيا ٧٨٠,٥٦٧ كم٢ منها ٢٤,٠٠٠ كم٢ في أوروبا و ٧٥٦,٥٦٧ كم٢ في آسيا، أي ٣% من مساحتها في اوروبا والنسبة المتبقية البالغة ٩٧% في اسيا.[٣] ويبلغ طول الحدود التركية ٩٨٤٨كم يبلغ طول الحدود البرية منها ٢٦٤٨كم أي نسبة ٢٦,٨% من مجموع اطوال الحدود في حين بلغت الحدود الساحلية ٧٢٠٠كم أي شكلت نسبة الساحل ٧٣,٢% من مجموع اطوال الحدود، ان اطوال الحدود البحرية لتركية يوضح مدى اتصالها بالبحار العالمية ومدى اهمية موقعها الجيوستراتيجي.[٤]

يعد السكان المقوم الاساس في كيان الدولة من حيث النمو والتوزيع والخصائص والهجرة والتركيب الديني والسلالي فضلاً عن كشف قوة الدولة ووزنها السياسي واثرها في الخريطة السياسية، ويعد السكان عامل حيوي متحرك داخل الوحدة السياسية سواء بفعل الزيادة الطبيعية أي الفرق بين المواليد والوفيات او الهجرة مما يؤثر في التركيب العمري والاقتصادي للسكان فضلاً ان حجم السكان مقياساً لقوة الدولة وتقرير نصرها او فشلها في الحرب، والجغرافية السياسية تدرس مواطني الدولة ديموغرافياً تعبيراً عن حيوية الدولة في الداخل وفي الانتاج والاستهلاك والادارة .[٥] وفي عام ٢٠١٨ بلغ عدد سكان تركيا(٨١,٩١٧ مليون نسمة) أي بمعدل نمو قدرة (١,٦%)، وبهذا تكون الكثافة (١٠٦ نسمةاكم٢) في عموم تركيا ويعتبر عدد سكان تركيا في المرتبة الاولى بالنسبة لدول الجوار وهذا يعني ان هذه الدول منحدرة جيوبولتيكياً بمقارنة عدد سكانها مع سكان تركيا باستثناء ايران حيث تقارب تركيا من حيث اعداد السكان حيث بلغ تعدادها في العام ٢٠١٨(٨٢,٠١٢مليون نسمة) بمعد ل نمو ١,٢% وهذا يعني ان من الممكن ان تتفوق عليها تركيا من الناحية السكانية مستقبلاً.[٦]

ان دراسة التركيب الاثنوغرافي(القومي– الديني– اللغوي) في تركيا يعطي صورة واضحة عن علاقتها بدول الشرق الاوسط وعلى وجه الخصوص ليبيا ومصر، اذ تعد دراسة التركيب القومي احد العوامل الرئيسة في تقييم قوة الدولة ووحدتها لذا يهتم الباحثون في وحدة الدول وتجانسها بهذا العامل لما يشكل

عامل قوة او ضعف في بنيان الدول، وبالنسبة لتركيا يشكل الأتراك نسبة (٧٠-٧٥%) من السكان ويتمركزون في وسط وغرب تركيا بشكل كبير، بينما القومية الأخرى التي تعرف ب (أتراك الجبال) وهم الكرد بنسبة ١٧-٢٥% من مجموع السكان يتمركزون في الجنوب الشرقي بينما النسبة المتبقية هي لباقي القوميات الأخرى ومنهم العرب قرب الحدود السورية وفي لواء الاسكندرونة (هاتاي) وقوميات أخرى مثل الشركس والاثوريين والأرمن.[٧] اما بالنسبة للتركيب الديني فبالنسبة لتركيا يشكل المسلمون ما نسبته (٩٩%) وهم الأغلب من الأتراك والكرد والعرب والشركس، وهم من مذهبي السنة والعلويين ويشكل السنة الغالبية العظمى وينسبون الى المذهب الشافعي والحنفي، اما الشيعة(العلويين) تستمد الهامها من الصوفية على الرغم من ارتباط اسمهم بالعلويين العرب في بلاد السام، الا ان العلويين العرب في تركيا يمثلون جماعة مستقلة بد ذاتها وينهجون نهجاً علمانياً في تحركاتها السياسية. أما الديانات الاخرى المتبقية فهم من المسيحيين واليهود لا يشكلون سوى(١%) من سكان تركيا وهم ينتمون الى طوائف ومذاهب مختلفة، اما بالنسبة للتركيب اللغوي تعد اللغة التركية هي اللغة الرسمية في تركيا، إذ تم تحويل اللغة عند قيام الجمهورية سنة ١٩٢٣، الى النمط الغربي باستبدال الحروف العربية بحروف لاتينية في القراءة والكتابة.[٨]

٢: مصر موقعها مساحتها حدودها عدد سكانها

تقع مصر جغرافياً في شمالي شرق قارة افريقيا يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الغرب ليبيا ومن الجنوب السودان ومن الشرق البحر الاحمر ومن الشمال الشرقي الكيان الصهيوني، وتربط بين قارة اسيا وافريقيا عن طريق شبة جزيرة سيناء وفي نفس الوقت تطل على اوروبا عن طريق البحر المتوسط وهي الدولة الوحيدة التي يلتقي عن طريقها البحر المتوسط والبحر الاحمر، وبحكم موقعها الجيوستراتيجي فأنها تسيطر عبر قناة السويس على اهم طرق التجارة العالمية والذي يختصر المسافة ما بين الجنوبي الشرقي لأسيا وغرب اوروبا مقارنة بطرق التجارة العالمية الاخرى، ان الموقع الاستراتيجي لمصر ناتج من اطلالتها على اهم البحار من الناحية التجارية الا وهو البحر المتوسط والبحر الاحمر، فضلاً عن امتلاكها لقناة السويس التي لولاها لتحولت طريق التجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح جنوب افريقيا وفقدان الاهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب ومضيق تيران ، اما بالنسبة لموقعها الفلكي فهي تقع بين دائرتي عرض ٢٢ْ- ٣٢ْ شمالاً، وخطي طول ٢٥ْ- ٣٧ْ شرقاً ، ينظر خريطة(٢). وتبلغ مساحة مصر حوالي ١,٠٠٢,٤٥٠ كم٢ المأهول منها يبلغ ٧٨٩٩٠كم٢ بنسبة ٧,٨ % من مجموع مساحتها.[٩]

ويبلغ طول حدود جمهورية مصر العربية ٥٥٩٥كم، حدودها الشمالية على البحر المتوسط بساحل طوله ٩٩٥ كم، وتملك ساحل على البحر الأحمر يبلغ طوله ١٩٤١ كم، ويبلغ طول حدودها الشمالية الشرقية مع (إسرائيل وقطاع غزة) ٢٦٥ كم، اما دودها الغربية مع ليبيا يبلغ طولها ١١١٥ كم، كما يحدها جنوباً السودان بطول ١٢٨٠ كم، وهذا يعني ان نسبة الساحل شكلت من مجوع اطوال الحدود نسبة ٥٢% اما النسبة المتبقية فهي حدود برية وهذا يعني ان مصر دولة بحرية وليست دولة حبيسة.[١٠] وتتمتع مصر بشكل مندمج الاطراف مربع حيث تمتاز بقصر طول الحدود قياساً بمساحة الدولة ويسهل هذا الشكل السيطرة على اجزاء الدولة ويسهل هذا الشكل على الجيوش السيطرة الداخلية على انحاء الدولة كما يسهل عملية الدفاع عنها ضد اي عدوان خارجي.[١١]

في عام ٢٠١٨ بلغ عدد سكان مصر (٩٩,٣٧٦ مليون نسمة) أي بمعدل نمو سكاني قدرة (٢,٢%)، وبهذا تكون الكثافة السكانية (٩٩,٨ نسمة\كم^{٢}) في عموم مصر ويعتبر عدد سكان مصر في المرتبة الاولى بالنسبة لدول الجوار(ليبيا والسودان) وهذا يعني ان هذه الدول منحدرة جيوبولتيكياً بمقارنة عدد سكانها مع سكان مصر.[١٢] ان ما يميز مصر من الناحية الاثنوغرافية انعدام التركيب القومي واللغوي اذ تعد اللغة العربية هي السائدة وهذا يضيف لها اهمية جيوبولتيكية ونقطة قوة، ومع هذا تتميز مصر بتركيبة دينية تتكون من المسيحية والاسلام واليهود بالرغم من ان الدستور المصري ينص على ان الاسلام الدين الرسمي في البلاد، ويعترف بحقوق أتباع ثلاث ديانات هم اليهودية والمسيحية والإسلام وغالبية سكان مصر من المسلمين من أهل السنة والجماعة، وأكثر الأقلية من المسيحيين من الأقباط الأرثوذكس، والأقليات الأخرى من طوائف مسيحية بجانب اليهود كما يظهر في البلاد أتباع لديانات وطوائف أخرى غير معترف بها خاصةً أن الإحصاءات السكانية الدورية في البلاد لا تدرج إحصاءات عن أتباع الديانات والطوائف منذ إحصاء عام ١٩٨٦ حيث ذكر هذا الإحصاء أن المسلمون يمثلون ٩٤% من جملة السكان، في حين شَكّل المسيحيون ٥,٧٨%، واليهود وأتباع أي معتقدات أخرى أقل من ١% من جملة السكان .[١٣] ويتبين من ما ذكر سابقاً هناك تشابه في الخصائص الاثنوغرافية(الدينية) ما بين مصر وتركيا اذا يعد الدين الاسلامي هو الغالب في كلا الدولتين وعلى وجه الخصوص المذهب السني الامر الذي يولد احزاب اسلامية تحمل نفس الفكر الأيديولوجي كحزب العدالة والتنمية وجماعة اخوان المسلمين، وللتركيب الديني دور في التوجهات السياسية للدولة حيث نرى مصر الفاعل الرئيسي الاقليمي بجغرافيتها السياسية والسيسيولوجية ذات الغالبية السنية غير قابلة لاستيعاب ايران وترى بأنها الاقرب الى تركيا

وتحاول تقليد النموذج التركي السياسي لكن هذه النظرة اختلفت بعد وصول السيسي لسدة الحكم في مصر.[١٤]

٣: ليبيا موقعها مساحتها حدودها عدد سكانها

تتربع ليبيا في وسط الشمال الافريقي على مساحة شاسعة تمتد من جنوب البحر المتوسط حتى حدود النيجر وتشاد الشمالية في جنوبها، ويحدها من الغرب جمهوريتي الجزائر وتونس، ومن الشرق تحدها مصر والسودان، وتمتد فلكياً ما بين خط طول ٩ْ وخط طول ٢٥ْ شرقاً، ودائرتي عرض ٣٣ْ,١١َ-١٨ْ,٤٥َشمالاً.

جعل الموقع الجغرافي معظم اراضيها تقع ضمن الاقليم الشمالي للصحراء الكبرى ويبقى جزء قليل من المرتفعات الشمالية خارج النطاق الصحراوي وبالتالي تعد حلقة الوصل بين المشرق العربي عن طريق مصر ودول المغرب العربي وفي نفس الوقت مكنها موقعها الاستراتيجي المطل على سواحل البحر المتوسط من ان تكون حلقة وصل بين اوروبا ووسط افريقيا اذا يمر خلالها طرق القوافل التجارية بين البحر والصحراء وهي المنفذ البحري للدول الحبيسة في الجنوب منها .

تبلغ مساحة ليبيا ١٦٦٩٨٤١كم٢، ويبلغ طول حدودها مجتمعة ٦٥٠٠كم تمثل ١٩٠٠كم منها حدود بحرية في حين تمثل النسبة المتبقية حدود برية بطول ٤٦٠٠كم، وتشكل الحدود البحرية نسبة ٣٠% وهذا ما يجعلها تمتلك اطول واجهة بحرية على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط في حين تشكل الحدود البرية نسبة ٧٠%، ورسمت الحدود الليبية الحالية اول الامر بين تركيا وايطاليا في الشرق وفرنسا التي كانت تحتل الجوار في الغرب والجنوب من جهة ثانية. [١٥] ينظر خريطة(٢).

وفي عام ٢٠١٨ بلغ عدد سكان ليبيا (٦,٤٧١ مليون نسمة) أي بمعدل نمو سكاني قدرة (٠,٢%)، وبهذا تكون الكثافة (٣,٧ نسمةاكم^{٢}) في عموم ليبيا ويعتبر عدد سكان ليبيا في المرتبة الاخير بالنسبة لدول الدراسة (تركيا ومصر) وهذا يعني ان هذه الدولة منحدرة جيوبولتيكياً بمقارنة عدد سكانها مع سكان مصر وتركيا.[١٦] .

بالنسبة للتركيب الاثنوغرافي لا تقتصر ليبيا على العرب الذي قدموا اليها من مصر وشبة الجزيرة العربية حاملين معهم الاسلام واللغة العربية اذ بعد سقوط اسبانيا عام ١٤٩٢ نزحت هجرات عربية اخرى

الى ليبيا ويعد السكان العرب هم الغالبية في افريقيا مع جماعات صغيرة من البربر والطوارق والدوادة والتبو ولا يشكلون مجتمعين الا نسبة ضئيلة من سكان ليبيا فمحدودية عددهم ساعد على سهولة اندماجهم ويسر انصهارها دون التعرض لتقاليدها واسلوب حياتها مع الحفاظ على لهجاتها المحلية [١٧] .

اما بالنسبة للتركيب اللغوي لا توجد دولة عربية تتمتع بما تتمتع به ليبيا من تجانس كبير فيما تعارف الناس على التعامل به وهو اللغة فالغالبية الساحقة التي قد تتجاوز ٩٥% من مجموع السكان يتكلمون اللغة العربية باستثناء بعظهم ممثلين البربر والزنوج وبعض جماعات الطوارق الذين يتحدثون بعض ما يمكن ان نطلق علية اللهجات القديمة التي تخص كل منهم على حدة فالطوارق مثلاً لا يتجاوزون ١% من مجموع السكان وقد ارتبطت هذه الوحدات اللغوية بالدين الاسلامي الذي جاء الى هذه البلاد، اما بالنسبة للتركيب الديني فيعد الاسلام هو الدين الوحيد في ليبيا فالليبيون هم جميعهم مسلمون ولا يوجد بينهم مسيحي او يهودي واحد فنسبة المسلمون تصل الى ١٠٠% سنيون على المذهب المالكي تنتمي نسبة ضئيلة منهم الى المذهب الإباضي فاليهود هاجرو الى ما يعرف بإسرائيل وكان اخرهم عام ١٩٦٧م وهم جزء من لاجئين فرو من اسبانيا بعد هزيمة المسلمين عام ١٤٩٢م والمسيحيون المتمثلون في الجاليات الايطالية التي نتجت عن الاحتلال وبعض من المالطيين واليونانيين عادو الى بلدانهم منذ مطلع السبعينات وهو ما يعني التجانس الكامل والتماثل الديني واختفاء اي تباين يذكر بين سكان البلاد .[١٨]

ان سيادة تركيب قومي ولغوي وديني واحد في ليبيا يعد مصدر قوة بمنظور الجغرافية السياسية، وتشترك ليبيا وتتفاعل مع تركيا في السمات الاربعة للدولة المركزية الاستمرارية الدينية والتاريخية والعمق الجغرافي والترابط الاقتصادي والتأثير الثقافي المتبادل فبالنسبة للعمق الجغرافي بين الدولتان تطلان على البحر المتوسط وتاريخياً ارتباط الطرفان عضوياً قرابة الثلاثة قرون من خلال الحكم العثماني وهذا الترابط التاريخي كان من اسبابه ونتائجه الروابط الاسلامية الحضارية بينهما والتي ادت الى تفاعل الشعوب فشمال افريقيا ليست منطقة بعيدة عن سياف التأمل الجغرافي لتركي لسببين الاول هو القرب التاريخي والديني في هذه البلدان .[١٩]

خريطة (٢) موقع ليبيا ومصر الجغرافي

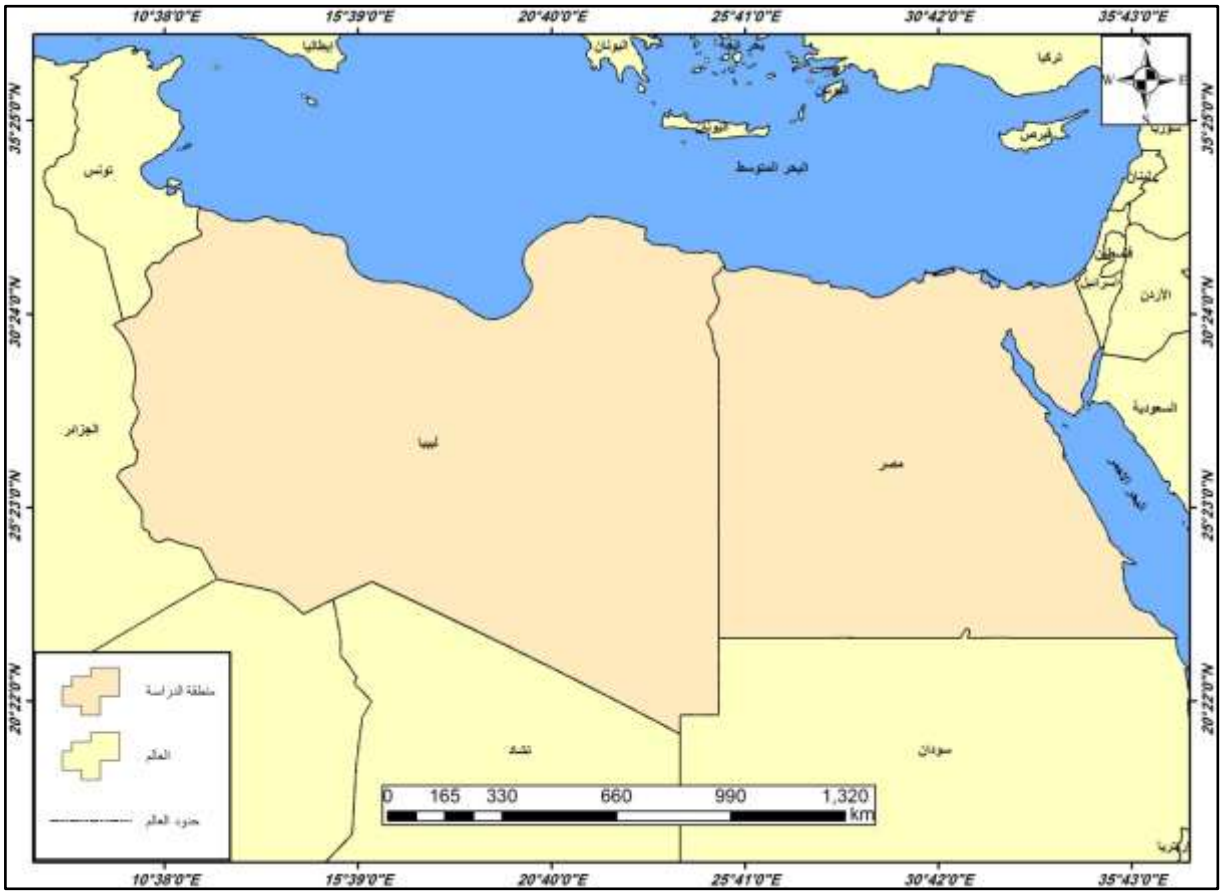

(المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على خريطة العالم مقياس١:٠٠٠٠٠٠٠، وباستخدام برنامج ArcGis10.7.)

المحور الثاني: العوامل السياسية واثارها الجيوسياسية على العلاقات للدول الثلاثة

اتسم العقد الاخير من القرن العشرين بالعديد من المتغيرات في العالم وفي مقدمتها ظهور روسيا الاتحادية وانهيار الاتحاد السوفيتي بعد الحرب الباردة والتي انعكست على منطقة الشرق الاوسط التي شهدت تحولات في العلاقات الاقليمية فتزايد ظهور تركيا بعد وصول (حزب العدالة والتنمية)[*] ٢٠٠٢ واعلانه تدشين سياسة جديدة في المنطقة قوامها ظهور تركيا كقوة اقليمية وطرف فاعل لمعالجة مختلف الصراعات والقضايا في الشرق الاوسط رافقت ذلك جملة من المتغيرات والتحولات والمتناقضات التي تركت اثار على الصعيدين: الاقليمي والدولي دفعتها الى اعادة النظر في سياستها واستراتيجيتها بغية تحقيق مصالحها الذاتية كونها دولة برغماتية تسعى لتبني سياسة مستقلة نسبياً يسهل عليها قيادة الشرق الاوسط، فعمد كتاب احمد داود اوغلو العمق الاستراتيجي في منهجية العمل على تصفير المشكلات لأجل الوصول الى حلول ونتائج مرضية لجميع الاطراف لكن وجدت نفسها في دوامة متناقضات بل أنها عمقت المشكلات التي دعت الى تصفيرها فضلاً عن خلق مشكلات أخرى في المنطقة واصدق دليل

على ذلك هو سعيها الى التدخل في سوريا لمنع الكورد من الحصول على حكم ذاتي فيها فضلاً عن موقفها العدائي من مصر والسعودية بسبب موقفها من الإخوان المسلمين وتأييدها قطر في مواجهة الدول الحليفة الاخرى .

١: العلاقات التركية المصرية ومستقبلها(٢٠٠٢- ٢٠٢٠)

١-١: العلاقات التركية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١١)

وتمثلت هذه الفترة بوصول (حزب العدالة والتنمية) للحكم في تركيا عام ٢٠٠٢حيث عملت تركيا على اعادة صياغة سياستها الخارجية عبر اعادة تعريفها لمكانها ومكانتها وممكناتها، واعادة الاعتبار لمنطقة الشرق الاوسط بالنسبة لها في كتابه(العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) حيث وضع احمد داود اوغلو الاسس النظرية التي يجب ان تسير عليها السياسة الخارجية التركية ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي سارت عليها تركيا العدالة والتنمية فيما بعد واهمها: العمق الاستراتيجي حيث رأت تركيا ان مكانتها مرتبطة بشكل مباشر بإقليمها وعلى وجه الخصوص في ثلاثة مناطق جغرافية اعتبرها احمد داود اوغلو المتمثلة بالشرق الاوسط والبلقان والقوقاز التي اسماها مجتمعة المناطق القارية القريبة وقد رأى في كتابه انه كلما لعبت بلاده ادواراً اكثر فاعلية في الشرق كلما ارتفعت مكانتها في الساحة الغربية- الدولية وهو ما اسمها بنظرية (القوس والسهم)، ومن الاسس النظرية التي سارت عليها تركيا بعد الحرب الباردة تصفير المشاكل اذ لا يمكن لأي دولة غارقة في خصومات وعداوات مع دول جوارها ان تبلور سياسية خارجية ايجابية وفاعله وبالتالي تحتاج الى تصفير او تقليل المشاكل مع جوارها لتستفيد كل الاطراف على (قاعدة الربح للجميع)، فضلاً عن مسار القوة الناعمة حتى تكون تركيا دولة مركز في محيطها رأى احمد داود اوغلو ان التبادل التجاري والاقتصادي والتواصل الفكري- الثقافي اعمق اثراً واكثر فائدة من القوة الخشنة، وقد استفادت تركيا حتى بداية ثورات ما يسمى ب(الربيع العربي) ٢٠١١ من هذه القوة الناعمة، وقد سارت تركيا على هذه المبادئ في تعاملاتها الخارجية خاصتاً مع مصر.[٢٠]

تحسنت علاقات تركيا تدريجياً ببعض الدول العربية من ضمنها مصر بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢ بقيادة رجب طيب أردوغان وإدراكه لأهمية موقع ودور مصر الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط والذي عمل بدوره على تحسين العلاقات المصرية التركية.[٢١] وشهدت العلاقات

التركية – المصرية تحسنا كبيراً في عام ٢٠٠٧ واقامت حوار وشراكة استراتيجيتين جديدتين يركزان على التعاون في مجال الطاقة والأمن الإقليمي ، وفي المجال الاقتصادي اذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهم نحو مليار دولار .[٢٢]

وقد أكد وزير خارجية تركيا احمد داود أوغلو على أن لجهود البناءة التي قامت بها تركيا من خلال النظر من الداخل آخذة في الاعتبار معطيات المنطقة وديناميكاتها الجغرافية والتاريخية فتركيا تؤكد على إن كل خطوة تخطوها من اجل إحلال السلام في المنطقة كانت تستهدف فقط دعم التعاون بين البلدين والحرص على تقديم الدعم لأصدقائها المصريين، كما إن تركيا تتجنب وبشكل قاطع اتخاذ إي وضعية من شأنها الإضرار بمكانة مصر في الشرق الأوسط والجانب العربي، فعلى مستوى العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري تشهد مصر وتركيا فصولاً جديدة من التعاون الوثيق بعد أن توج البلدين تعاونهما باتفاقية الوحدة الجمركية بينهما منذ عام ٢٠٠٩ حيث أعلن بعدها في القاهرة عن قيام عشرات الشركات التركية بنقل جزء من عملياتها إلى منطقة غرب القاهرة الصناعية لتتوالى مجالات التعاون بين البلدين.[٢٣] وقد دخلت مصر جولة الحوار الاستراتيجي مع تركيا وعينها على التوازنات بالمنطقة ولما كانت مصر منظمة ذاتها في ذات التحالفات الدولية مع تركيا فمصر قد أعلنت في أكثر من مناسبة أن الوجود الإيراني يهدد الاستقرار في المنطقة، وتنظر القاهرة ايجابياً إلى الدور التركي في المنطقة كعامل توازن في مواجهة إيران .[٢٤]

٢-١- العلاقات التركية المصرية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)

وتمثل هذه الفترة بداية انطلاق (ثورات الربيع العربي) اذ انطلقت في مصر ثورة يناير ٢٠١١، ومر الموقف التركي حيال التعامل مع التغيرات السياسية الجذرية التي اندلعت في مصر منذ يناير ٢٠١١ والتي جاء الموقف التركي حيالها حاسم وغير متردد وذلك بتجاه التأييد والدعم القاطع لمطالب القطاعات الشعبية العريضة الثائرة، وقد تجلى هذا الموقف التركي الرسمي عبر العديد من الخطابات السياسية للمسؤولين الاتراك منها خطاب رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان امام حزب العدالة التنمية في عام ٢٠١١ حيث اكد على"" ضرورة ان يصغى الرئيس مبارك لمطالب الشعب المصري وان يتنحى عن السلطة نزولاً عن رغبة الشعب المصري"" ولم يقتصر الموقف التركي على تقديم الدعم للثورة المصرية في هذه المرحلة فحسب بل انها قدمت خارطة طريق لخروج مصر من المأزق السياسي، وتمثل بنود خارطة

الطريق في اجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل اشراف دولي، واجراء محاكمات للأفراد المتورطين في اعمال عنف خلال احداث الثورة المصرية، والتأكيد على اولوية البدء في المرحلة الانتقالية ووضع جدول زمني لها، ووضع نظام انتخابي جديد وفق المعايير الدولية، ان هذا الموقف التركي تقف وراه العديد من الاعتبارات الرئيسية، والتي تتمثل بالأساس في الدور المصري المنافس والمناوئ لتركيا في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وتنامي حجم التعاون الاقتصادي بشكل ملحوظ في المرحلة السابقة على اندلاع ثورة يناير ٢٠١١.[٢٥] وحينما عبرت تركيا عن موقفها من الثورة في مصر كانت ردة الفعل المصرية حاضرة في مكانها متمثلة باتحاد الصناعات المصرية ورجال الاعمال برفضها المطلق للموقف التركي والمطالبة بوقف اتفاق التجارة الحرة المبرم بين البلدين في عام ٢٠٠٥ والذي تم تنفيذه في العام ٢٠٠٧، ورغم كل ذلك لا يوجد هناك اجماع مصري على مقاطعة تركيا .[٢٦]

ومع وصول جماعة الاخوان الى سدة الحكم في مصر وجد كل منهما في الاخر سنده واملة المنشود، اذ كان وصول مرسي يفتح الطريق واسعاً امام تركيا لتكوين خريطة جديدة في الشرق الاوسط فلم يمضي الا شهران على تولي مرسي الحكم الا وكان مدعواً لحضور المؤتمر لحزب العدالة والتنمية٢٠١٢، وحظي هناك بترحيب كبير الا ان الاحلام العريضة انهارت فجأة بعد خروج الجماهير في ٢٠١٧/٦/٣٠ واسقاطهم نظام مرسي ومجيء وزير الدفاع المصري (عبد الفتاح السيسي) وادارته لدفه الحكم في تموز٢٠١٧، وفي اللحظات الاولى حصل خلاف داخلي في تركيا بين الرئيس عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان فقد ارسل غول تهنئة بروتوكولية الى عبد الفتاح السيسي فصرح اردوغان انه لا يوافق على مثل هذه الرسالة وكان طبيعياً ان تنتصر سياسة اردوغان الذي اتخذ موقفاً صلباً وقوياً ضد الانقلاب العسكري في مصر، ووفرت تركيا للمعارضة المصرية التي لجأت اليها قنوات فضائية تهاجم الانقلاب العسكري وسياسته واستضافت المؤتمرات والفعاليات السياسية لهم الا انه بدأ مع مرور الوقت ان المعارضة المصرية عاجزة عن ادارة معركتها مع النظام في مصر كما ودخلت مصر على خط التواصل مع (حزب العمال الكردستاني) الذي يخوض حرباً ضد تركيا .[٢٧]

وما تزال القطيعة السياسية قائمة بعد أكثر من ثلاثة اعوام على بدء الأزمة بين البلدين في اعقاب سقوط نظام مرسي في مصر في تموز / يوليو٢٠١٣، وقد كانت الحكومة المصرية من أكثر الاطراف اندفاعاً وحماساً في التعبير عن الرغبة بنجاح الانقلاب العسكري الاخير في تركيا، وصدرت عن المسؤولين الاتراك في الآونة الاخيرة مواقف تجاه مصر عبرت عن رغبة تركيا بتجاوز الأزمة وتطبيع

العلاقات مع مصر رغم معارضتها لسياسة الانقلابات العسكرية غير أن الجانب المصري قابل تلك الرغبة بفتور واضح ولم تشهد العلاقة بين الطرفين تطوراً عملياً حتى عام ٢٠٢٠ .[٢٨] وأثار اعلان تركيا بالتخطيط البدء في اعمال التنقيب عن البترول والغاز في شرق البحر المتوسط قريبا وتأكيدات في تصريحات لصحيفة يونانية ان التنقيب عن الثروات واجراء دراسات عليها لاحقاً يعد حقاً سيادياً لتركيا وهو ما اثار جدلاً كبيراً وتوتراً جديداً مع مصر، وزعم وزير الخارجية التركي ان اتفاقية ترسيم الحدود في البحر بين مصر وقبرص التي بدأت بمقتضاها مصر باكتشاف الغاز شرق المتوسط لا تحمل أي صفة قانونية، وردت مصر على تلك المزاعم حيث قال أحمد أبو زيد المتحدث باسم الخارجية المصرية ان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص لا يمكن لأي طرف أن ينازع في قانونيتها حيث تتسق وقواعد القانون الدولي وتم ايداعها كاتفاقية دولية في الأمم المتحدة .[٢٩]

ووجهت مصر توبيخاً الى الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بعدما انتقد زعماء الاتحاد الاوربي لحضورهم قمة استضافها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعد أيام من اعدام تسعة اشخاص في قضية مقتل النائب العام المصري.[٣٠] حاولت تركيا من قبل لعب دور الأخ الأكبر والوصي في المنطقة من خلال سياسة الترغيب والترهيب للدفاع عن مصالحها الوطنية حيث كانت تركيا تسعى لمحو ملامحها الشرقية والتخلص تماما بكل ما يربطها مع الإسلام والتوجه بكل قوة نحو الغرب فكانت العلاقة بين البلدين تعتمد على عدة محفزات: تراجع الرفض التركي للنظام القائم في مصر من المستوى المبدئي باعتباره غير منتخب إلى المستوى الإجرائي بتقديم اشتراط تتم على اساسه المصالحة، وتثبيت النظام القائم في مصر لأركانه من زاوية الشرعية السياسية إلى حد كبير بعد حوالي ثلاث سنوات من الانقلاب، القبول الدولي الذي بات للنظام السياسي الجديد في مصر من خلال التعامل معه ودعوة لعدة دول أوروبية فضلاً عن إلقائه كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما يترك تركيا وحيدة في حال أصرت على رفض شرعيته أو التعامل معه.[٣١] فضلاً عن ضعف المعارضة المصرية وتضاؤل فرص نجاحها في تغيير النظام كورقة ضاغطة في يد تركي اوتراجع بريق الثورة بشكل عام في العالم العربي وهو ما انعكس سلباً على الدول الداعمة لها، والعلاقات التجارية بين البلدين التي لا ترغب تركيا في خسارتها بل تريد تنميتها خصوصاً الملاحة البحرية وحاجة مصر لها في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعصف بها، وتدير تركيا في الوقت نفسه لقاءات ثنائية مع إسرائيل بغية تطبيع العلاقات بين الطرفين في ظل تحفظ مصري على بند تخفيف الحصار عن قطاع غزة .[٣٢] ولقد ساعد على استمرار التوتر في

العلاقات المصرية التركية فصل الجانب التجاري والاقتصادي من العلاقة بين الدولتين عن الجانب السياسي المتوتر، فضلاً عن تراجع مصر في هذا التوقيت من أولويات وحسابات تركيا مقارنةً بدول اخرى كسوريا والعراق لكن هذا لا يعني استمرار التوتر فقد تعود العلاقات بشكل جزئي متدرج في ظل تحقيق جزئي للشروط المتبادلة ومتغيرات جديدة وبروز مصر ضمن اولويات تركيا من جديد.[٣٣]

٢: العلاقات التركية الليبية ومستقبلها(٢٠٠٢- ٢٠٢٠)

٢-١: العلاقات التركية الليبية (٢٠٠٢-٢٠١١)

شهدت تركيا تطوراً كبيراً في علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع الوطن العربي بعد وصول (حزب العدالة والتنمية) للسلطة في عام ٢٠٠٢، وعلى وجه الخصوص مع دول الجوار الجغرافي المحيطة بها التي تعتبر محور السياسة الدولية ومنطقة ادارة الصراع بعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، وانفراد امريكا بقيادة العالم، وكان لحزب العدالة والتنمية الاثر الكبير في تطوير العلاقات الاقليمية والدولية في المنطقة، وحرصت الحكومة الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية على تبنيها رؤى مختلفة لسياسة تركيا الخارجية، ويرى الحزب ان دور تركيا كدولة ذات تبعية لدول اخرى اصبح من الماضي ويجب ان تحتل مكانة جديد لضمان أمنها وتتطلع بدور سياسي واقتصادي فعال في المنطقة العربية.[٣٤] وشهدت الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١تطوراً في العلاقات بين تركيا وليبيا حيث كانت ليبيا الشريك الاول من بين دول المغرب العربي فهي السوق الثاني بعد روسيا حيث بلغت استثمارات الشركات التركية التي تعمل في قطاعي البناء والزراعة والتعدين والصناعات التحويلية والخدمات في ليبيا نحو ٦٠مليون دولار في سنة ٢٠٠٩، وارتبطت الدولتان بأليات تعاون ثنائية على غرار اللجنة الاقتصادية المشتركة(JEC) ومجلس الاعمال والثي عقد اول اجتماع له في اسطنبول عام ٢٠٠٩ وعقد الاجتماع الثاني في طرابلس عام ٢٠١٠، ويشكل البترول والمنتجات النفطية ما يقارب من ١٠٠% من واردات تركيا من ليبيا والميزان التجاري كان لصالح تركيا في السنوات الثلاث الاخيرة قبل سقوط نظام القذافي، وكان لهذه العوامل الجيواقتصادية من اهم العوامل التي ادت الى ارتباك الموقف التركي عند بداية الثورة .[٣٥]

٢-٢: العلاقات التركية الليبية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)

ارتبطت تركيا مع ليبيا قبل ثورات ما يسمى بالربيع العربي بعلاقات جيدة، ومن اهمها وقوف ليبيا الى جانب تركيا اثناء التدخل العسكري في قبرص عام ١٩٧٤، وتعزيز العلاقات التركية الليبية بشكل

كبير في ظل تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، وفي الاسابيع الاولى من عمر الثورة ضد نظام القذافي حرصت تركيا على عدم اصدار اي موقف رسمي يحدد خياراتها اتجاه احد الطرفين، فقد تعاملت مع الازمة الليبية مبدأ (عدم انتاج رد فعل)، وبالرغم من وجود رأي عام من جمهور حزب العدلة والتنمية يساند الثورة في ليبيا الا ان ذلك لم يجعل حكومة اردوغان تتوافق مع الحملة السياسية والاعلامية ضد نظام الحكم بزعامة القذافي وهذا يرجع الى العلاقات التاريخية بين تركيا والقذافي، ان التواجد التركي تعاظم شمال افريقيا بشكل عام وليبيا بشكل خاص على حساب تواجد الدول الكلاسيكية كفرنسا، ورأت تركيا ان تدخل بعض الدول الكبرى في ليبيا وعلى وجه الخصوص فرنسا هو لغرض اعادة وجودها التقليدي في الشمال الافريقي وهو امر يؤدي الى تهدد المصالح التركية هناك، وعلى وجه الخصوص بعد ان كانت فرنسا من اشد المعارضين لانضمام تركيا للاتحاد الاوربي .[٣٦]

ان سبب التردد التركي في دعم الثورة الليبية يرجع الى سببين الاول: المصالح حيث كانت العلاقات بين تركيا وليبيا في ظل نظام القذافي ايجابية ولعقود وعلى وجه الخصوص الجانب الاقتصادي، اما السبب الثاني: تنافس النفوذ مع الغرب للوصول الى شمال افريقيا وعلى وجه الخصوص فرنسا.[٣٧] وبالرغم من ان الوقف التركي حيال الثورة مر بمرحلتين الاولى انتابها الصمت والمراقبة عن كثب عما يحدث، اما المرحلة الثانية فقد تبلور فيها الموقف من معارض لمطاليب الثوار الى مؤيد لها، وابدت رغبتها بتأييد العقوبات على ليبيا من قبل الامم المتحدة بموجب قرار رقم ١٩٧٠ والذي طالب بالاستجابة لمطالب الشعب في ليبيا المشروعة وتجميد اصول مجموعة من الشخصيات ومنعهم من السفر الى الخارج، فضلاً عن حظر تصدير الأسلحة الى ليبيا لكن انتقدت تركيا التحرك الفردي لفرنسا بقيامها بتوجيه ضربات جوية لنظام القذافي وأيدت التدخل عبر حلف الناتو.[٣٨] ورغم مشاركة ليبيا في الحرب الا انها توقفت عند حدود الحصار البحري دون عمليات القصف كما ركز على الجانب الانساني وأخلاء الجرحى بواسطة السفن.[٣٩] وبعد قيام حكومة الليبية المنتخبة من الشعب والتي يرأسها عبد الله الثني تأزمت العلاقات التركية الليبية وعلى وجه الخصوص في عام ٢٠١٥ حيث قامت تركيا بتأييد المؤتمر الوطني العام ولم تؤيد مجلس النواب الذي يرتبط بعلاقات قوية مع السيسي فضلاً عن قيام ليبيا بطرد الشركات التركية العاملة في ليبيا بعد توجيه اتهامات لها بتصدير الاسلحة للجماعات الارهابية التي تقاتل في طرابلس وقيامها بقصف سفينة الشحن التركية قبالة سواحل درنة والتي قتل على اثرها مواطن تركي، وعلى اثر ذلك اتهم رئيس الوزراء الليبي عبدالله الثني الحكومة التركية بدعم الجماعات المساحة في ليبيا،

وفي العام ٢٠١٥ تم توحيد الاطراف الليبية في حكومة واحدة وبرلمان واحد وابداء الري والقرارات لحكومة الوفاق قبل احالتها لمجلس النواب وكانت حكومة الوفاق يرأسها عضو البرلمان عن طرابلس فايز السراج والتي حظيت باعتراف دولي، وتعد تركيا من اوائل الدول التي استضافت فائز السراج عام ٢٠١٦ والتي اكدت تركيا انها ستعيد اعمار ليبيا، وتحاول تركيا لم شمل المعارضين تحت رئاسة حكومة السراج الا انها لم تفلح في ذلك، وترى ليبيا ان خليفة حفتر من المعارضين لسياستها في ليبيا وانه من المقربين لحكومة السيسي لذا فهي تقف بالضد منه الى جنب حكومة السراج.[٤٠] نستنتج من ذلك ان العلاقات التركية الليبية في عهد حكم معمر القذافي اتسمت بالإيجابية على المستوى السياسي والاقتصادي اما بعد سقوط نظام معمر القذافي وتولي حكومة عبدالله الثني الحكم في ليبيا اتسمت العلاقات التركية الليبية بالسلبية وتبادل الاتهامات بين الطرفين، وبعد وصول حكومة فايز السراج لسدة الحكم في ليبيا اتسمت العلاقات التركية الليبية بالإيجابية وعلى وجوه الخصوص فيما يرتبط برسم الحدود بين الجانبين في البحر المتوسط، في حين ترى تركيا خليفة حفتر من اشد المعارضين لسياستها في تركيا .

٣: التحديات المستقبلية التي تواجه العلاقات التركية – العربية(مصر وليبيا)

٣-١: التحديات المستقبلية التي تواجه العلاقات التركية المصرية

لا يبدو أي أمل لحدوث تطبيع سياسي بين الرئاسة في البلدين في ظل تمسك كل دولة بمواقفها السياسية تجاه الأخرى وأيضاً لا يحول في الأفق إعادة تطبيع العلاقات السياسية بين الدولتين خاصة في ظل احتضان تركيا لقيادات (جماعة الإخوان المسلمين) ومنحهم الجنسية التركية أيضاً، وتصاعد أزمة تركيا في غاز شرق البحر المتوسط واختيار مصر لكي تكون مركزاً لتسييل الغاز الخاص بجنوب المتوسط وتصديره لأوروبا ونجاح القاهرة وقبرص واليونان في عزل أنقرة في هذا الملف وهو أمر مصيري بالنسبة لتركيا ولن تتخلى عن التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، وتعقد الأزمة السورية وتزايد النفوذ التركي في الشمال السوري ورفض القاهرة لتدخلات تركيا في الشأن السورية وتعقد الأزمة الليبية ، وفي ظل غياب حكومة وبرلمان ودستور جديد الذي نصت عليه اتفاق الصخيرات في المغرب عام ٢٠١٥ ويظل الدور المصري والتركي متنافران تماماً ولكن قد يحدث تنسيق في الملف الليبي مستقبلاً بوساطة من الاتحاد الأوربي أو روسيا لتنسيق الأدوار خاصة أن القاهرة تريد أن تحمي أمنها القومي على الحدود الغربية، ولكن تبقي العلاقات الاقتصادية تفتح جسراً للتواصل بين الشعبين المصري والتركي الراغبان في

تحسين العلاقات والتزاور من أجل السياحة وتعلم اللغة والدين الإسلامي في الأزهر الشريف .[٤١] وتشير التوقعات المستقبلة ان مناطق الصراع بين تركيا ومصر ستكون في شرق المتوسط بعد ان تم الاتفاق وترسيم الحدود في البحر بين ليبيا وتركيا ومنح هذا الاتفاق تركيا حق التنقيب عن المواد الهايدروكاربونية الامر الذي ثار غضب الدول المتشاطئة على البحر المتوسط المتمثلة بمصر واليونان وقبرص، ولم يتوقف الامر على الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا بل عملت تركيا على دعم الاجنحة العسكرية لحكومة الوفاق الليبي التي تقاتل ضد قوات خليفة حفتر التي تدعمها كل من مصر وروسيا .

٣-٢: التحديات المستقبلية التي تواجه العلاقات التركية الليبية

عملت تركيا على تقديم دعم كبير لحكومة الوفاق الليبية المدعومة من الامم المتحدة، وعلى الجانب الاخر توجد قوات حفتر الذي تدعمه دول اخرى تتعارض مصالحها الجيواقتصادية مع تركيا كفرنسا ومصر والامارات، وقد قدمت هذه الدول دعماً لحفتر وقواته بالرغم من الحظر الأممي المفروض عليه الأمر الذي دعا تركيا الى تقديم المعونة العسكرية لنظام الحكم المعارض لحفتر(الوفاق)، ان حفتر شن هجوم على طرابلس بالرغم من رعاية الامم المتحدة للحوار الليبي ولكن لم يستطع تحقيق أهدافه بسبب الدعم الكبير من قبل تركيا لقوات حكومة الوفاق، وذلك وفق الاتفاقية المشتركة التي اعلنها اردوغان في تموز ٢٠١٩ وهذا ما يتعلق بالمجال الأمني، وعملت تركيا على توقيع اتفاق بحري مع ليبيا في تشرين الثاني ٢٠١٩ والذي اكتسب اهمية تفوق الاتفاق الأمني الموقع معها ، وهي فكرة قديمة لكنها حملت بعداً جديداً وقد اصبحت عملية بعد ان اعلنت ليبيا المنطقة الاقتصادية لها في عام ٢٠٠٩ مما جعلها منفتحة على الاتفاقيات الدولية، وتم رسم المناطق البحرية من خلال خطوط رأسية ويتفق هذا مع ترسيم الحدود المحتمل مع قبرص ومصر، ولكن تركيا تهيئت لرسم المنطقة البحرية منذ سنوات عديدة حيث تقوم هذه الفكرة ان موقع تركيا مائل جغرافياً والذي يعطها الحق برسم خطوط قطُرية لتحديد مناطقها البحرية وتوقيع اتفاقيات بحرية مع اسرائيل وليبيا ولبنان، واعتبرت تركيا ساحل درنة وطبرق وبوردية في الجانب الليبي وكاش وفتحية ومرمريس في الجانب التركي وهي سواحل متقابلة ومتصلة تتماشى مع القانون الدولي، وهذه صفقة تاريخية يعتقد انها ستزيد الجرف القاري لتركيا بحدود ٣٠% .[٤٢]

وبحسب هذه الاتفاقية يمكن للدول في حالة توفر احتياطات من الموارد الطبيعية ان تتعاون بدءاً من مناطق نفوذ احد الطرفين امتداداً الى مناطق نفوذ الطرف الاخر، وفي حال نشوب خلافات في اثناء

تطبيق الاتفاقية سيتمكن الطرفان من ايجاد تسوية تقوم على التفاهم والتعاون المتبادل.[٤٣] ينظر خريطة(٣).

خريطة (٣)المناطق البحرية التي تم الاتفاق عليها بين تركيا وليبيا

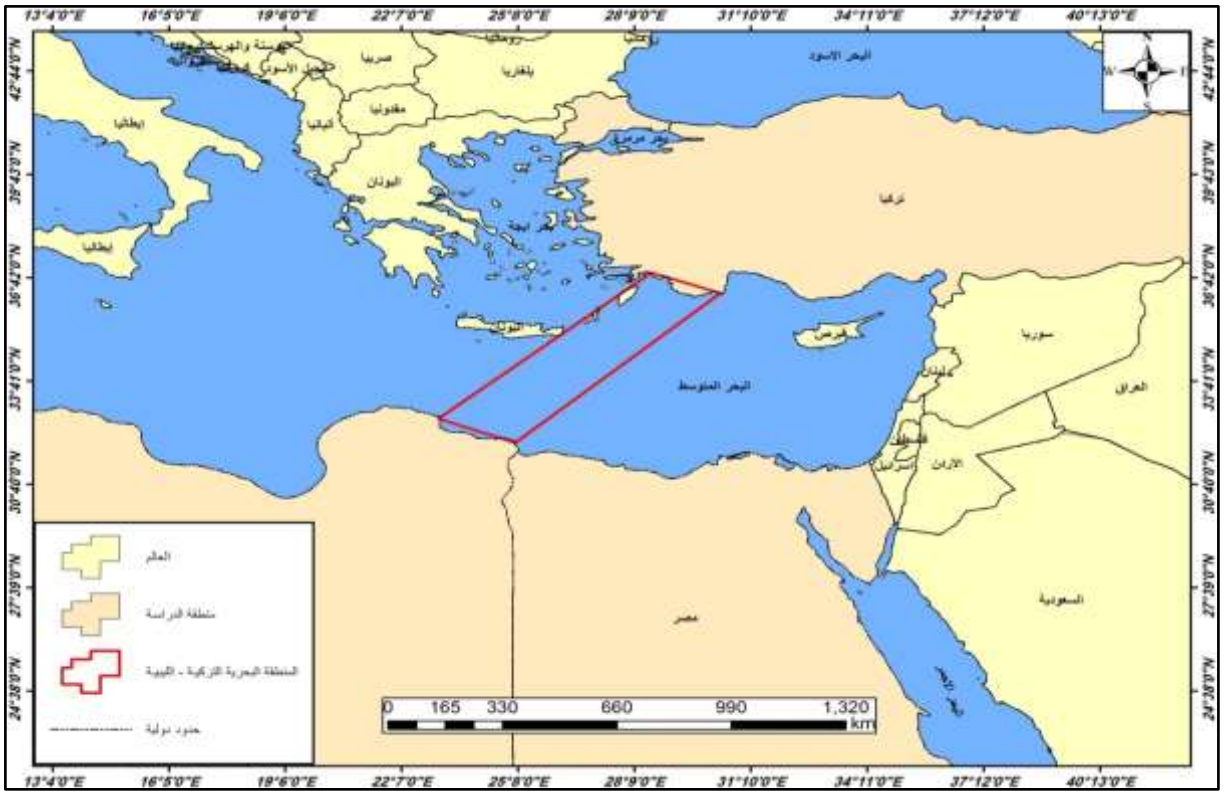

(المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على جهاد يايجي المنطقة الاقتصادية الخالصة في مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا، مجلة رؤية تركية، ٢٠٢٠، ص٢٩، وباستخدام برنامج ArcGis10.7.)

وتعد اليونان من أهم المعارضين للاتفاق التركي الليبي اذا ترى انه تجاهل جزيرة كريت اليونانية في البحر المتوسط، واشارت ان هذا الاتفاق انتهاك واضح لقانون البحار الدولي، وان تركيا لا ترى جزيرة كريت او قبرص وترى ان حدودها المائية تمتد حتى سواحل ليبيا، وهذا يعني ان اقليم شرق المتوسط يمكن اقتسامه مناصفة بين تركيا وليبيا استناداً الى مبدأ الجرف القاري وهذا الجرف القاري يمتد لمسافة ٢٠٠ميل بحر فاذا كان عرض البحر المتوسط ٤٠٠ميل بحري فسيتم اقتسامه بين تركيا وليبيا متجاهلين وجود اليونان وقبرص وان الحدود البحرية ستصل إلى ٢٠٠ ميل بحري تدخل فيها مياه قبرص واليونان ومصر لأن تركيا محكومة بالوقوف عند الأراضي اليابسة وهذه الأرض هنا هي قبرص والتي لا تعترف بها تركيا أصلاً بالتالي ستكون الحدود عند ليبيا، اما سبب انتقاد مصر للاتفاقية اذ ترى انها تتجاوز

صلاحيات رئيس مجلس الوزراء الليبي، لكن الانتقاد المصري للاتفاقية تقف وراءه اسباب خلف الكواليس منها خوف مصر من ان تضعف شوكت حفتر في ليبيا والذي تدعمه مصر، ومؤخراً صعّدت واشنطن من موقفها المعارض للتدخل الروسي المساند لحفتر، إلا أنها لا تريد مواجهة موسكو بشكل مباشر وفي هذا السياق يرى محللون أن واشنطن منحت ضوءاً أخضر لأنقرة العضو في حلف الناتو للتدخل، في إشارة واضحة لموقف الحلف الرافض للمساعي الروسية لوضع قدم في حوض المتوسط .[٤٤]

المحور الثالث: الوزن الجيوبولتيكي لخصائص وهيكلية العلاقات التركية العربية(مصر وليبيا) في ضوء المصالح المشتركة.

إنَّ الموارد الإقتصادية بمختلف أنواعها تعد أَحد العوامل الأساسية التي لها تؤثر في قوة الدولة السياسية، والتي تزيد من أهمية الموقع الجيوبولتيكي لها فعلى الرغم من تباين وإختلاف تلك الموارد بين الدول فبعضها تمتلك موارد كبيرة والبعض الآخر محدودة الموارد وان هذا التباين من المؤشر المهمة في قياس قوة الدولة السياسية ويعطيها الحرية الكافية في اتخاذ قراراتها السياسية بقدر إمتلاكها لكمية ونوعية هذه الموارد حيث يصبح ذا حسابات بعيدة تدخل القوة الخارجية.[٤٥] وسنتعرف في هذا الفصل على اهم الموارد الاقتصادية التي تمتلكها تركيا والدول العربية (مصر وليبيا).

١: الناتج المحلي الاجمالي لتركيا والدول العربية(مصر وليبيا)

الناتج المحلي الاجمالي هو مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعة والخدمات بأنواعها تمثل القيمة المضافة لوحدة الإنتاج معينة الفرق بين إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج، ويقدم مؤشر الناتج المحلي الإجمالي صورة أكثر دقة لقوة دول المنطقة اقتصاديا فهو يعكس لحد ما الصورة الحقيقية للاقتصاد الوطني لكل دولة من دول المنطقة .[٤٦]

ويتبين من الجدول(١) ان الناتج المحلي الاجمالي لتركيا يفوق كل من مصر وليبيا ففي العام ٢٠١٠ وصلت قيمته الى(٧٧١٨٧٧) مليون دولار وبنسبة نمو(٨,٥%)، وفي العام ٢٠١٨ ارتفعت قيمته الى(٨٦٣٧١٢) مليون دولار وبنسبة نمو(٣,٢%)، اما بالنسبة لمصر ففي العام ٢٠١٠ بلغ الناتج المحلي الاجمالي قيمته الى(٩٤٤٥٦) مليون دولار وبنسبة نمو(٤,٥%)، وفي العام ٢٠١٨ ارتفعت قيمته الى(٢٧٠١٤٤) مليون دولار وبنسبة نمو(٤,٣%)، واخيراً ليبيا التي بلغ ناتجها المحلي الاجمالي لعام

٢٠١٠(٤٥٤٥١) مليون دولار وبنسبة نمو(١٠,٣%)، وفي العام ٢٠١٨ ارتفع ليصل الى(٤٢,٩٦٠) مليون دولار وبنسبة نمو(٢,٠%)، ان الناتج المحلي الاجمالي لتركيا يوضح مدى الوزن الجيوبولتيكي التي تتمتع به تركيا والتي تفوقت به على مصر وليبيا، وهذا يرجع الى القوة الاقتصادي لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة الخارجية وعدم اعتمادها على سلعة واحد كالمواد الهيدروكربونية(النفط والغاز)، ومن الممكن ان يعزى سبب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول الدراسة بالمقارنة بين العام ٢٠١٠-٢٠١٨ الى المتغيرات السياسية التي طرأت على مصر وليبيا المتمثلة بثورات الربيع العربي وما صاحبها من توتر في العلاقات بين تركيا والانظمة الجديد التي تولت ادارة الحكم في هذه الدول، فضلاً عن عدم فرض سيطرت الدولة على جميع اجزائها مثل ليبيا نتيجة الخلاف السياسي بين الاحزاب السياسية.

جدول (١) يوضح الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الدراسة

ت	الدولة	الناتج المحلي الاجمالي(بالمليون دولار)			
		٢٠١٠	معدل النمو(%)	٢٠١٨	معدل النمو(%)
١	**تركيا**	٧٧١٨٧٧	٨,٥	٨٦٣٧١٢	٣,٢
٢	**مصر**	٩٤٤٥٦	٤,٥	٢٧٠١٤٤	٤,٣
٣	**ليبيا**	٤٥٤٥١	١٠,٣	٤٢,٩٦٠	٢,٠

الامم المتحدة، كتيب الاحصاءات العالمية، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الاحصاءات، السلسلة(٧)، العدد(٤٢)، نيويورك، ٢٠١٨، ص٣٤-٢٣١.

يتبين من الجدول(٢) ان الخدمات الاخرى هي التي تشكل اعلى نسبة في الناتج المحلي الاجمالي لكل من تركيا ومصر وتتمثل هذه الخدمات بالسياحة والتجارة والنقل والبنوك والعقارات والتي هي في حالة تزايد من نسبة الناتج المحلي الاجمالي وتحل الصناعة في المرتبة الثانية بعد الخدمات الاخرى وهذا لا يعني عدم وجود سلع زراعية مصنعة تساهم في زيادة الايراد الصناعي، وتحل في المرتبة الاخيرة الزراعة في كل من مصر وتركيا، اما بالنسبة لليبيا فتحل الصناعة بالمرتبة الاولى وهذا الامر ليس بالغريب لان ليبيا دولة نفطية ذات اقتصاد احادي السلعة بالدرجة الاولى اي اقتصاد يعتمد على الصناعة الاستخراجية المتمثلة بالنفط وتنخفض نسبة مساهمة القطاعات الاخرى من الناتج المحلي الاجمالي المتمثلة بالزراعة والسياحة والنقل على العكس تماماً من تركيا.

جدول (٢) الأهمية النسبية للهيكل الاقتصادي في الناتج المحلي (%)

ت	الدولة	٢٠١٠			٢٠١٨		
		الزراعة(%)	الصناعة(%)	الخدمات الاخرى(%)	الزراعة(%)	الصناعة	الخدمات الاخرى
١	**تركيا**	١٠	٢٩	٦٠,٤	٧	٣٢	٦١
٢	**مصر**	١٤,٤	٣٦,٩	٤٨,٨	١١,٩	٣٢,٩	٥٥,٢
٣	**ليبيا**	٢,٢	٧٥,٧	٢٢,٢	٠,٩	٦٧,١	٣٢

الامم المتحدة، كتيب الاحصاءات العالمية، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الاحصاءات، السلسلة(V)، العدد(٤٢)، نيويورك، ٢٠١٨، ص٣٤-٢٣١.

٢: التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية(مصر وليبيا)

اصبح العلاقات الاقتصادية هي التي تصنع العلاقات السياسية بين البلدان وتجعل من الدول تتغاضى الخلافات السياسية في سبيل المحافظة على سريان الحركة التجارية، ان العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا علاقات تاريخية ليست وليدة اليوم إذ يمكن العودة بها الى أوائل القرن السادس عشر، عندما خضعت الأقطار العربية للسيطرة العثمانية، فقد كانت هذه الدول ولايات تابعة للدولة العثمانية، وكان التبادل التجاري يعتبر تجارة داخلية .

٢-١: التبادل التجاري بين تركيا ومصر

من اهم السلع التركية المصدرة الى مصر هي(البنزين ، سيارات الركاب ، قضبان وانابيب حديدية، ملامح الحديد / الصلب ، أدوات المطبخ ، حديد التسليح ، السجاد ، إطارات السيارات، المنتجات الزراعية الرئيسية التي تصدرها هي العدس الأحمر والبندق)، وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨بلغت قيمة الصادرات التركية الى مصر(٣٤٣٥٦٢٨١ الف دولار) بلغت اعلى نسبة لها في العام ٢٠١٢ بنسبة(١٠,٩%) وادنى نسبة في العام ٢٠٠٤ حيث بلغت(٠,٥%)، اما اهم السلع المصرية المصدرة الى تركيا هي(زيوت النفط، المنتجات الكيمياوية، السماد، القطن والملابس)، وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨بلغت قيمة الصادرات المصرية الى تركيا(١٧٨٩٥٥٠٩ الف دولار) بلغت اعلى نسبة لها في العام ٢٠١٨ بنسبة(١٢,٣%) وادنى نسبة لها في العام ٢٠٠١ حيث بلغت(٠,٥%)، ينظر جدول(٣).

وبالرغم من التوتر الحاد الذي حدث في العلاقة ما بين تركيا ومصر بعد انقلاب ٣يوليو ٢٠١٣ ادى الى تباعد كبير بين البلدين على المستويات السياسية والدبلوماسية لكن العلاقات الاقتصادية بقيت على ما هي علية دون تحقيق مزيد من التحسن سواء على مستوى التبادل التجاري او الاستثمارات المتبادلة وعدم تجديد اتفاقية الرورو المتمثلة بربط خط الشاحنات بين الموانئ التركية الى ميناء ضباء السعودي عبر الموانئ المصرية، ولم يكن للعامل الاقتصادي دور في الخلاف السياسي بين البلدين مما يقلل من دور العامل الاقتصادي كدافع لعودة العلاقات السياسية والدبلوماسية.[٤٧] وسجل العام ٢٠١٢ اعلى نسبة صادرات تركية الى مصر قبل الانقلاب وحدوث التوتر بين البلدين حيث تراجع التبادل قليلاً بعد العام ٢٠١٢نتيجة فتور العلاقات المصرية التركية لكن لم يصل الى حد القطيعة الكاملة مثلما حدث من قطيعة اقتصادية بين تركيا والامارات.[٤٨]

جدول (٣) قيم الصادرات والاستيرادات التركية الى مصر(الف دولار)

ت	السنة	الصادرات	(%)	الاستيرادات	(%)	ت	السنة	الصادرات	(%)	الاستيرادات	(%)
١	٢٠٠٠	٧٠٧٣٧٥	٢	٧٢٠١٤٠	٤	١١	٢٠١٠	٢٢٥٠٥٧٧	٦,٥	٤٧٦٩٢٦	٢,٧
٢	٢٠٠١	٤٦٩٤٢١	١,٥	٧٢٠٩١	٠,٥	١٢	٢٠١١	٢٧٥٩٣١١	٨	١٤٨٦٧٢٥	٨,٤
٣	٢٠٠٢	٣٨٩٣٢٦	١,٢	١٧٣١١٨	١	١٣	٢٠١٢	٣٦٧٩١٩٥	١٠,٩	١٣٤٢٠٥١	٧,٥
٤	٢٠٠٣	٧٧٩٣٤٥	٢,٢	٣٩٧١٨٩	٢,٢	١٤	٢٠١٣	٣٢٠٠٩٢١	٩,٣	١٦٢٨٨٦٨	٩,٢
٥	٢٠٠٤	١٤٥٤٧٣	٠,٥	٢٤٢٢٥٥	١,٤	١٥	٢٠١٤	٣٣٠٠٩٤٠	٩,٦	١٤٣٤٤٧٢	٨
٦	٢٠٠٥	٢٩٩٦٨٧	٠,٨	٢٤٦٢٦٧	١,٣	١٦	٢٠١٥	٣١٢٤٨٧٦	٩	١٢١٥٩٠٥	٦,٨
٧	٢٠٠٦	٣٥٣٧٠٩	١	٥٢٤٣٩٢	٣	١٧	٢٠١٦	٢٧٣٣١٤٣	٨	١٤٤٣٤٠٨	٨
٨	٢٠٠٧	٧٠٣٩٠٢	٢	٩٣٣٦٧٩	٥,٢	١٨	٢٠١٧	٢٣٦٠٨٦٧	٦,٩	١٩٩٧٥٠٣	١١
٩	٢٠٠٨	١٤٢٦٤٤٩	٤,١	٨١٦٩٤٢	٤,٥	١٩	٢٠١٨	٣٠٥٣٥٧١	٨,٨	٢١٩٠٩٣٧	١٢,٣
١٠	٢٠٠٩	٢٦١٨١٩٣	٧,٧	٥٥٢٦٤١	٣	مج		٣٤٣٥٦٢٨١	١٠٠	١٧٨٩٥٥٠٩	١٠٠

Türkiye - Mısır'ın Dış Ticareti, http://koop.ticaret.gov.tr/yurtdisi-teskilati/afrika/misir/ulke-profili/ekonomik-gorunum/turkiye-ile-ticaret

٢-٢: التبادل التجاري بين تركيا وليبيا

توجهت تركيا الى ليبيا باعتبارها من الاسواق المزدهرة لاحتوائها على الثروة النفطية، واصبحت ليبيا شريك قوي واساسي لتركيا في المجال التجاري مقارنة بالدول العربية الاخرى، وكانت ليبيا السوق الثاني بعد روسيا في مجال الاستثمارات، فقد بلغت استثمارات الشركات التركية في مجال البناء والزراعة

والتعدين والصناعات التحويلية والخدمات في ليبيا نحو ٦٠مليار دولار، وارتبط الطرفان باتفاقات تجارية على مجلس الاعمال التركي الليبي، ويتصدر النفط ومنتجاته قائمة الصادرات الليبية الى تركيا، فضلاً عن وجود (٣٠) الف عامل تركيا في ليبيا.[٤٩] بدأت تركيا تستورد كميات كبيرة من النفط الليبي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ وفي العام ٢٠٠٧ تحولت تركيا من استيراد النفط من ليبيا الى دول اخرى الأمر الذي ادى الى خفض الاستيرادات التركية من ليبيا، وفي العام ٢٠١١ انخفضت حركة التبادل التجاري بين تركيا وليبيا نتيجة الحرب الاهلية لكن عادت للارتفاع مجدداً بعد العام ٢٠١١، ومن اهم السلع التركية المصدرة الى ليبيا هي(المجوهرات، والأثاث، والدواجن واللحوم، والسجاد، وقضبان الحديد الصلب والفوط الصحية وحفاضات، والزيوت النباتية، وملامح من البلاستيك، ومواد التعبئة والتغليف البلاستيكية، والأدوية، والملابس، والمنظفات، وزيت عباد الشمس، والعصائر، البسكويت)، وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨بلغت قيمة الصادرات التركية الى ليبيا(١٩٦٤٨ مليون دولار) بلغت اعلى نسبة لها في العام ٢٠١٣ بنسبة(١٤%) وادنى نسبة في العام ٢٠٠١ حيث بلغت(٠,٣%)، اما اهم السلع الليبية المصدرة الى تركيا هي(الذهب الخام، والجلود والصوف، ، ونخيل التمر، والاحجار، والياف الغزل، والمعادن الخردة، والغازات البترولية، والاسماك، والأسمدة الكيماوية)، وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨بلغت قيمة الصادرات الليبية الى تركيا(١٢٩٠٧ مليون دولار) بلغت اعلى نسبة لها في العام ٢٠٠٦ بنسبة(١٧,٨%) وادنى نسبة لها في العام ٢٠١١ حيث بلغت(١%) بسبب الحرب الاهلية في ليبيا، ينظر جدول(٤). وفي ظل حزب العادلة والتنمية الحاكم في تركيا اصبحت تركيا ثاني اكبر دولة في العالم بعد الصين في مجال المقاولات والاستثمار في ليبيا حتى العام ٢٠١٤ وبلغت قيمة المشاريع فيها ٢٨ مليار دولار، وقبل قيام الثورة في ليبيا اي في عام ٢٠١٠وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين ١٠ مليار دولار، وعندما اندلعت الثورة في ليبيا كان لدى تركيا عقود فعلية بقيمة ١٥ مليار دولار موزعة على مئات الشركات التركية ولذلك اصبح للجانب الاقتصادي تأثير على موقفها حيال الثورة من جانب مناهض للثورة الى جانب فاعل ومؤيد للعملية العسكرية لحلف الناتو.[٥٠]

جدول (٤) قيم الصادرات والاستيرادات التركية الى ليبيا(مليون دولار)

ت	السنة	الصادرات	(%)	الاستيرادات	(%)	ت	السنة	الصادرات	(%)	الاستيرادات	(%)
١	٢٠٠٠	٩٦	٠,٤	٧٨٦	٦	١١	٢٠١٠	١٩٣٥	٩,٨	٤٢٦	٣,٤
٢	٢٠٠١	٦٧	٠,٣	٨٤٨	٦,٥	١٢	٢٠١١	٧٤٨	٣,٨	١٤٠	١
٣	٢٠٠٢	١٦٣	٠,٨	٧٥٤	٥,٨	١٣	٢٠١٢	٢١٤٠	١٠,٨	٤١٦	٣,٢

٤	٢٠٠٣	٢٥٥	١,٢	١٠٧٣	٨,٤	١٤	٢٠١٣	٢٧٥٣	١٤	٣٠٤	٢,٣
٥	٢٠٠٤	٣٣٧	١,٧	١٥١٤	١١,٧	١٥	٢٠١٤	٢٠٦٠	١٠,٤	٢٤٩	٢
٦	٢٠٠٥	٣٨٤	٢	١٩٨٩	١٥,٥	١٦	٢٠١٥	١٤٢٠	٧,٢	١٩٦	١,٥
٧	٢٠٠٦	٤٨٩	٢,٤	٢٢٩٧	١٧,٨	١٧	٢٠١٦	٩٠٦	٤,٦	١٦١	١,٢
٨	٢٠٠٧	٦٤٣	٣,٢	٤٠٠	٣	١٨	٢٠١٧	٨٨١	٤,٤	٢٤٨	٢
٩	٢٠٠٨	١٠٧٤	٥,٤	٣٣٦	٢,٧	١٩	٢٠١٨	١٤٩٩	٧,٦	٣٦٧	٢,٨
١٠	٢٠٠٩	١٧٩٨	٩,١	٤٠٣	٣,٣	مج		١٩٦٤٨	١٠٠	١٢٩٠٧	١٠٠

Türkiye ile Ticaret, https://ticaret.gov.tr/yurtdisi-teskilati/afrika/libya/ulke-profili/ekonomik-gorunum/turkiye-ile-ticarett

وتعد تركيا من اوائل الدول التي عملت على عودة استكمال مشاريعها المتوقفة في ليبيا بعد الثورة حيث استأنفت العديد من الشركات عملها وان كانت على مستوى محدود ثم توقفت اعمالها بعد تفجير الصراع المسلح في طرابلس وبنغازي منتصف العام ٢٠١٤، ومع ذلك التبادل التجاري مستمر، ومن خلال حجم الاستثمارات التركية الواعدة في ليبيا يظهر حجم الاهتمام الذي تولية تركيا لليبيا، فضلاً عن تحول شمال افريقيا الى منطقة متطورة سياسياً واقتصادياً سيبقى مرهون على استقرار وتطور ليبيا باعتبار موقعها الجغرافي وقدرتها التمويلية التي لا غنى عنها لتحقيق تكامل اقليمي تتطلبه عملية الانتقال.(٥١) ان حجم التبادل التجاري التركي مع مصر اكبر من حجم التبادل مع ليبيا وهذا يرجع الى القوة الاستهلاكية لمصر المتمثلة بالسكان والتي يفوق عددهم سكان ليبيا بكثير، فضلاً عن كون مصر لم تتأثر بالمتغيرات السياسية كما تأثرت بها ليبيا رغم تغير نظام الحكم فيها اكثر من مرة، اما ليبيا فحتى الوقت الحالي تعاني من فوضى انتشار السلاح بيد جماعة منفلته خارجة عن القانون، وبالرغم من ذلك لم تقطع تركيا علاقتها التجارية مع هاتان الدولتين اذ تصدر اليهم سلع جاهزة للاستهلاك واستيراد سلع اولية تدخل في صناعات جديدة.

ومن الجدول(٥) يتبين ان الولايات المتحدة تعد من اهم الشركاء الاقتصاديين لتركيا حيث وصلت قيمة الصادرات التركية اليها (٩,٠٧٣) مليون دولار، فضلاً عن اسرائيل التي وصلت قيمة المصدر اليها من السلع(٤,٠٢٣) مليون دولار، اما بالنسبة لروسيا ومصر فهناك تقارب بين قيمة الصادرات اليهما وهو يتراوح مابين (٣-٤) مليون دولار، ووصلت قيمة المصدر الى ايران من السلع (٢,٧٦٦) مليون دولار، واخيراً ليبيا وصلت قيمة المصدر اليها(١,٥٨٤) مليون دولار، اما بالنسبة للاستيرادات فوصلت قيمة السلع التركية المستوردة من روسيا(٢٢,٧١١) مليون دولار، في حين وصل قيمة المستورد من الولايات المتحدة(١٢,٩٩٦) مليون دولار، اما بالنسبة لإيران فوصل قيمة المستورد منها(٧,٠٤١) مليون دولار،

اما بالنسبة لمصر واسرائيل فوصل قيمة المستورد منها ما يقارب(٢) مليون دولار، واخيراً ليبيا بلغ قيمة المستورد منها(٣٧٢) مليون دولار، ينظر شكل(١). ونستنتج من ذلك ان هناك شركاء لتركيا يفوق حجم التبادل التجاري معهم حجم التبادل مع مصر وليبيا اضعاف كالولايات المتحدة وروسيا وايران، وان هذه القيمة الكبيرة من الاستيرادات التركية ربما تشكل النسبة الاكبر منها هي مواد هايدروكاربونية اي قد لاتعبر عن تبعية اقتصادية.

جدول (٥)التجارة الخارجية التركية مع مصر وليبيا ودول المقارنة(مليون دولار) لعام ٢٠١٨

ت	الدولة	قيمة الصادرات	قيمة الاستيرادات
١	امريكا	٩,٠٧٣	١٢,٩٩٦
٢	ايران	٢,٧٦٦	٧,٠٤١
٣	روسيا	٣,٦٥٣	٢٢,٧١١
٤	اسرائيل	٤,٠٢٣	٢,٠٠١
٥	مصر	٣,٢١٥	٢,١٦٨
٦	ليبيا	١,٥٨٤	٣٧٢

turkiye cumhuriyeti, ticaret bakanligi, Dış Ticaret İstatistikleri, 2020.

شكل (١)التجارة الخارجية التركية مع مصر وليبيا ودول المقارنة(مليون دولار) لعام ٢٠١٨

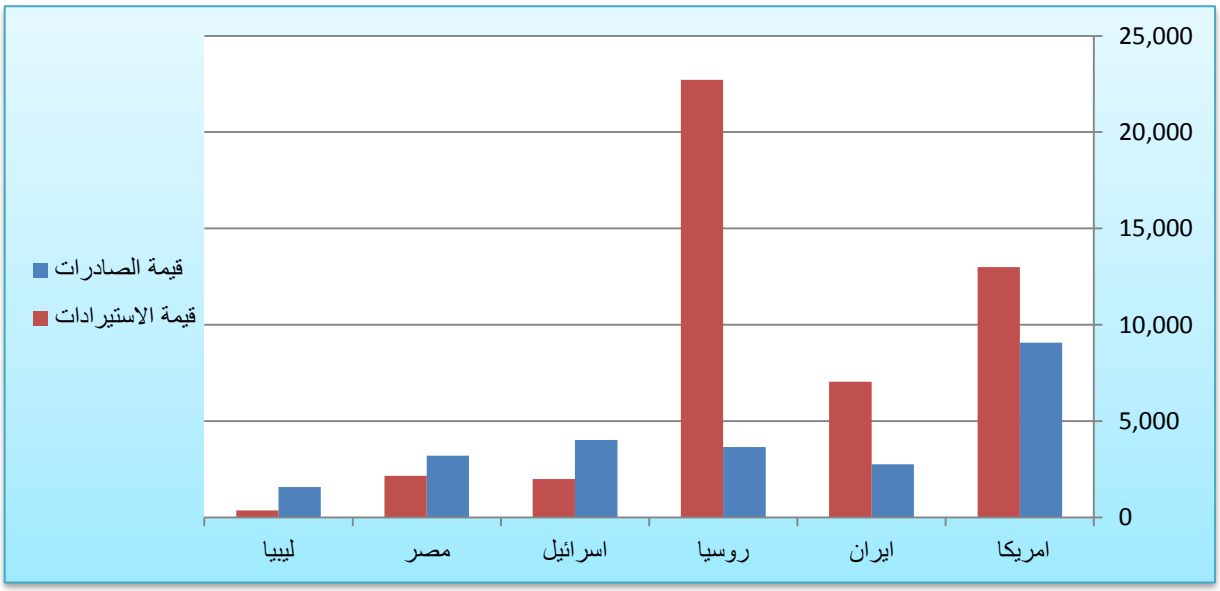

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول(٥).

٣: الموارد الاقتصادية المعدنية في منطقة الدراسة(النفط الخام والغاز الطبيعي)

يلاحظ ان جميع الاقطار العربية في الجناح الافريقي تنتج النفط الا ان كمياته اقل بكثير من كمياته المستخرجة من الجناح الاسيوي، وتعد ليبيا من اكثر الدول العربية الافريقية انتاجاً للنفط حيث تمتلك حقول انتاج متعددة منها حقل زلطن، وامال، والسرير، وجالو وغيرها، وقد تم توصيل هذه الحقول بخطوط انابيب على البحر المتوسط لتصديره الى اوروبا، فضلاً عن امتلاكها للغاز الطبيعي والذي تفكر بربط انبوب لنقل الغاز من حقل الواحة الى جزيرة صقلية بالتعاون مع شركة اجيب الايطالية، اما بالنسبة لمصر فهي الاخرى تنتج النفط وتقع ابرز الحقول النفطية في مصر على جانبي خليج السويس وفي شمال الصحراء الغربية وأهم مناطق الانتاج مجموعة حقول الصحراء الشرقية(حقول رأس الغاب، ورأس بكر، وعامر وكريم)، مجموعة الحقول البحرية داخل مياه خليج السويس(حقل مرجان البحري، وحقل بلاعيم)، مجموعة حقول الصحراء الغربية(حقل الغراديق، وحقل ام بركة)، مجموعة حقول شبة جزيرة سيناء واهم حقولها(حقل بلاعيم، حقل ابو رديس، وحقل سدر، وحقل عسل، وحقل رأس مطارمة، وحقل فيران)، مجموعة حقول الصحراء الغربية وشمال الدلتا(حقل ابو ماضي، حقل العلمين).[٥٢]

اما بالنسبة لتركيا فان انتاجها واحتياطها من مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي قليل جداً بالنسبة لاحتياجات تركيا مما يستدعي استيراد كميات كبيرة من الدول العربية، وتتركز حقول إنتاج النفط في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا قرب ديار بكر، وكرزان وجرميك ، وسيرت وهو من النوع الثقيل.[٥٣] وتعتمد تركيا في تأمين ٩٣% من نفطها و ٩٩% من غازها الطبيعي على الاستيراد، ويمتد تاريخ تركيا في التنقيب عن النفط الى القرن التاسع عشر، واول عملية حفر قامت به تركيا في البحر المتوسط عام ١٩٦٦وتواصلت دون انقطاع لكن النتيجة حتى الان ان متوسط حجم النفط المستخرج من الابار البحرية تشير الى ان تركيا لم تحقق انتاج بالمستوى المطلوب، رغم انها تقوم بعمليات الحفر في مياه البحار بأعداد ملحوظة، والسبب يعود الى ندرة المكامن، وانخفاض الاحتياطي في المصادر المكتشفة، لكن تتابع الاكتشافات شرق المتوسط جعل من الدول تتنافس علية فسارعت بلدان المنطقة كإدارة جنوب قبرص اليونانية، واليونان، ومصر، واسرائيل) الى اعلان المناطق الاقتصادية الخالصة فيما بينهما، ومنحت

تراخيص التنقيب لعدد من شركات الطاقة، وفي ظل هذه التطورات ظهرت عدة مشكلات جيوسياسية في هذه المنطقة.[٥٤]

وتعتمد تركيا في سد حاجتها من الغاز الطبيعي على الدول العربية وتحديداً الجزائر ومصر بواقع ٤,٥٢مليار متر مكعب.[٥٥] ويتبين من الجدول(٦) ان انتاج تركيا والدول العربية(مصر وليبيا) من النفط الخام في العام ٢٠١٨ وصل الى(١,٥٥٤,٩ ب/ي) تصدرت ليبيا منطقة الدراسة بنسبة(١٥%)، وفي المرتبة الثانية حلت مصر بنسبة(٣٥,٣%)، وفي المرتبة الاخيرة حلت تركيا بنسبة(٣,٦%)، اما الغاز الطبيعي فبلغ الانتاج في عام ٢٠١٨ (٧٦,١٥١/مليون/م٣) تصدرت مصر منطقة الدراسة بنسبة(٨١,٧%)، وفي المرتبة الثانية حلت ليبيا بنسبة(١٨,٣%)، اما تركيا فتفتقر للغاز الطبيعي وهذا يعد نقطة ضعف جيوبولتيكية بمنظور الجغرافية السياسية المعاصرة.

جدول(٦) انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي للعام ٢٠١٨ لدول منطقة الدراسة

ت	الدولة	النفط الخام(١٠٠٠/ب/ي	(%)	الغاز الطبيعي(مليون/ م٣)	(%)
١	**تركيا**	٥٤,٩	٣,٦	٠	٠
٢	**مصر**	٥٤٨,٨	٣٥,٣	٦٢,٢٧١	٨١,٧
٣	**ليبيا**	٩٥١,٢	٦١,١	١٣,٨٨٠	١٨,٣
٤	**المجموع**	١,٥٥٤,٩	١٠٠	٧٦,١٥١	١٠٠

Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2019, p31-117.

ومن الجدول (٧) يتبين مدى اعتماد تركيا على بعض الدول في سد احتياجاتها من النفط ومشتقاته وتعد ايران اهم المصدرين للنفط الخام لتركب حيث بلغت كمية النفط الخام المصدر (٧,١٠٩,٥٣٠,٩٨٧) طن، فضلاً عن روسيا حيث بلغت كمية النفط الخام المصدر الى تركيا(١,٨٩٧,٧٧٤,٧٥١) طن، اما ليبيا فبلغ كمية النفط الخام المصدر الى تركيا(٢٣٣,٠٤٤,٢٢٤) طن، هذا فضلاً عن استيراد المشتقات النفطية الاخرى من مصر واسرائيل كوقود الديزل ووقود النقل الجوي، لذا تعد الدوافع الاقتصادية هي التي كانت تقف وتحتم على تركيا تطوير علاقتها مع ليبيا ومصر لتصدير السلع المصنعة الجاهزة للاستهلاك من جانب واستيراد السلع الاولية غير المصنعة والتي يمكن ان تستثمر في انتاج سلع اخرى، ونظراً

للكثافة السكانية لتركيا وانخفاض درجة الحرارة فيها تضطر تركيا للاعتماد على هذا الدول لسد متطلباتها من مصادر الطاقة.

جدول(٧)الاستيرادات التركية من النفط ومشتقاته من مصر وليبيا(طن) ودول المقارنة لسنة٢٠١٨

ت	الدولة	النفط الخام	وقود الديزل	وقود النقل الجوي
١	مصر	–	١٤٥,٥٢٨,٩٣٤	١١٧,٣١٤,٦٧٦
٢	ليبيا	٢٣٣,٠٤٤,٢٢٤	–	–
٣	روسيا	١,٨٩٧,٧٧٤,٧٥١	–	–
٤	ايران	٧,١٠٩,٥٣٠,٩٨٧	–	–
٥	اسرائيل	–	٨٣١,٢٨٢,٩٥٥	–

Türkiye Cumhuriyeti. Enerji Piyasası Düzenleme Kurumu, Petrol Piyasası 2018 Yılı :Kaynak Sektör Raporu, Strateji Geliştirme Dairesi Başkanlığı, Ankara, 2019, s 6.

- الاستنتاجات

١- يوجد تشابه كبير في الخصائص الجغرافية بين تركيا ومصر وليبيا من حيث الموقع والترابط الجغرافي عبر البحر المتوسط فضلاً عن التشابه في التركيب الاثنوغرافي (الديني)، كما لأتغفل تركيا الروابط الجيوتاريخية بينها وبين مصر وليبيا من جانب اخر هذه الدول كانت تحت سيطرت الدولة العثمانية وتدين بالولاء لها .

٢- زاد التوجه نحو هذه الدول بالرغم من هناك تحديات امامه لكن الروابط الجيوتاريخية تحتم ازالة هذه التحديات بين تركيا وهذه الدول سيطرت حزب العدالة والتنمية ذات النزعة الاسلامية على مقاليد الحكم في تركيا.

٣- ان حجم التبادل التجاري التركي مع مصر بلغ في عام ٢٠١٨(5.383 مليون دولار) وهو اكبر من حجم التبادل مع ليبيا ، اذ بلغ(١٩٥٦ مليون دولار) وهذا يرجع الى القوة الاستهلاكية لمصر المتمثلة بالسكان، فضلاً عن كون مصر لم تتأثر بالمتغيرات السياسية.

٤- بلغ انتاج الدول الثلاثة من النفط الخام في العام ٢٠١٨ (١,٥٥٤,٩ ب/ي) تصدرت ليبيا منطقة الدراسة بنسبة(١٥%)، وفي المرتبة الثانية حلت مصر بنسبة(٣٥,٣%)، وفي المرتبة الاخيرة حلت تركيا

بنسبة(٣,٦%)، اما الغاز الطبيعي فبلغ الانتاج في عام ٢٠١٨ (٧٦,١٥١/مليون/م٣) تصدرت مصر منطقة الدراسة بنسبة(٨١,٧%)، وفي المرتبة الثانية حلت ليبيا بنسبة(١٨,٣%)، اما تركيا فتفتقر للغاز الطبيعي وهذا يعد نقطة ضعف جيوبولتيكية بمنظور الجغرافية السياسية المعاصرة.

٥- ان العلاقات المصرية – التركية مرت بمحطات ايجابية على المستوى الاقتصادي والسياسي خلال فترة وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ وخلال فترة حكم حسني مبارك لمصر، واصبحت هذه العلاقات اكثر إيجابية بعد تولي مرسي الحكم في مصر عام ٢٠١١ وهذا يرجع الى التشابه للأفكار الايديولوجية بين النظام الحكام في مصر وتركيا، وبعد سقوط نظام مرسي في مصر عام ٢٠١٣ ووصول عبدالفتاح السيسي للحكم عن طريق الانقلاب العسكري توترت العلاقة بين الجانبين ووصلت الى حد القطيعة السياسية لكن التبادل التجاري مازال مستمر بين البلدين وهذا راجع الى السياسة البارغماتية(سياسة المنفعة) التي تتبعها تركيا.

٦- ان العلاقات التركية – الليبية في عهد حكم معمر القذافي اتسمت بالإيجابية على المستوى السياسي والاقتصادي ، اما بعد سقوط نظام معمر القذافي وتولي حكومة عبدالله الثاني الحكم في ليبيا اتسمت العلاقات التركية الليبية بالسلبية وتبادل الاتهامات بين الطرفين، وبعد وصول حكومة فايز السراج لسدة الحكم في ليبيا اتسمت العلاقات التركية الليبية بالإيجابية وعلى وجوه الخصوص فيما يتعلق بترسيم الحدود بين الجانبين في البحر المتوسط.

- المقترحات

١- على صانع القرار السياسي الالتفات الى الخسائر الاقتصادية والبشرية التي تسببها الأزمات السياسة وعدم الوقوف عند المحددات والمعوقات التي يمكن تجاوزها والتي يمكن ان تشكل دفاعاً وراء سلوك الوسائل الدبلوماسية ومعالجة اسباب النزاع في محيط الدولة الجغرافي وتعزيز نقاط التقارب لتطوير العلاقات الدولية اقليمياً ودولياً.

٢- العمل على زيادة التعاون بين الدول العربية للوصول بما يحقق لها الاستقرار الذي يسهم في تخفيف من حدة التدخلات الدولية والاقليمية ولاسيما الولايات المتحدة، وتركيا، وايران، واسرائيل لما لذلك من اثر على زيادة فرص التعاون بين دول المنطقة.

٣- قيام الدول العربية والاسلامية بعقد المؤتمرات التي تدعو الى تقريب بين المذاهب والحوار مع الاطراف والمذاهب المختلفة للعمل على الاستقرار الاجتماعي بين دول المنطقة واستغلال رابطة الدين لبناء علاقات متميزة بين الانظمة العربية من جهة والانظمة الاقليمية من جهة اخرى.

٤- ضرورة العمل على إعادة الاستقرار للمنطقة لكونها ما تزال في مقدمة الاهتمام العالمي بسبب الثورات العربية وما أفرزتها من واقع جديد لدول المنطقة وزيادة نفوذ الجماعات ذات الأصولية الإسلامية مما سبب في احتقان مذهبي في معظم الدول، ومن خلال تشجيع الحوار بين أصحاب التوجهات القومية والدينية التي لا تتعارض مع الدين.

٥- العمل على التنسيق بين مصر وتركيا وليبيا عند استثمار المواد الهايدروكاربونية واغلاق الثغرات التي من شأنها ان تسمح لدول اخرى بالتدخل كاليونان او الكيان الصهيوني، وقبرص.

- المصادر والمراجع

١- يوسف احمد الخزاعلة، اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (٢٠٠٢- ٢٠١٥)، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد(٤٥)، العدد(٤)، الاردن، ٢٠١٨، ص٨٩.

٢- نبهان زمبور عنتر ماجد السعدي، جيوبولتيك العلاقات التجارية العراقية- التركية، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠١٣، ص١٢-١٣.

٣- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية(دراسة)، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩، ص١٤.

٤- ماجد صدام سالم، التنافس التركي _ الإيراني المعاصر في منطقة المشرق العربي (دراسة في الجغرافية السياسية) ، كلية التربية للعلوم الانسانية(ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٢٧.

٥- احمد مرزوق عبد عون، الخصائص الجغرافية للحدود السياسية واثراها في نمو ظاهرة الارهاب(العراق انموذجا)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٧، ص٥٥.

٦- الامم المتحدة، كتيب الاحصاءات العالمية، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الاحصاءات، السلسلة(٧)، العدد(٤٢)، نيويورك، ٢٠١٨، ص٦٠-٩١.

٧- ماجد صدام سالم، مصدر سابق، ص٧٣-٧٨.

٨- مي سامي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا اتجاه الشرق الوسط(٢٠٠٢-٢٠١٦)، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا، ٢٠١٧، ص٤٢-٤٧.

٩- علي سالم حميدان الشواورة، الجغرافية السياسية وتحالفاتها الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص٣٣٥.

١٠- جغرافيا مصر، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki/

١١- ابو سعد الاثري، اثر الجغرافية في العمل العسكري، سلسلة بحوث الدراسات العسكرية الاستراتيجية (١)، منبر التوحيد والجهاد، ٢٠٠٥، ص٦.

١٢- الامم المتحدة، كتيب الاحصاءات العالمية، مصدر سابق، ص٢٣١.

١٣- ابراهيم الفاعوري، جغرافية الوطن العربي، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٩٢.

١٤- فارس احمد ابو علبة، التحول في مسارات السياسة التركية في الشرق الاوسط وأثرة على الدور الاقليمي التركي ٢٠١١- ٢٠١٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٨، ص٤٧.

١٥- عبد الرزاق علي الرجيجي، السكان والتنمية البشرية في ليبيا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٢٢-٢٥.

١٦- الامم المتحدة، كتيب الاحصاءات العالمية، مصدر سابق، ص٢٢١.

١٧- هذري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر ابراهيم، ط١، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، ليبيا، ١٩٨١، ص٢١-٢٢.

١٨- عبد الرزاق علي الرجيجي، مصدر سابق، ص١٣٠-١٣٢.

١٩- بوزيدي يحي، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد ٢٠٠٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، ٢٠١٣، ص١٤٠.

*- حزب العدالة التنمية ذو توجهات أسلامية فاز في الانتخابات التركية في تشرين الثاني عام٢٠٠٢ وحصل على ٣٤,٣% من الاصوات، يؤيد إنضمام تركيا الى الأتحاد والأوربي، أتخاذ أجراءات صلاح في الاقتصاد التركي، له رؤية جديدة وجذرية وشاملة في الأنفتاح على جميع المحاور وعدم القطيعة ودخول أحلاف لصالح جهة ضد أخرى يبدا بتصفير المشاكل . ينظر : نبهان زمبور عنتر ماجد السعدي، مصدر سابق، ص٨٢.

٢٠- سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء مصر، مركز ادارك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦، ص٦.

٢١- عبد الرحمن سعد، العلاقات المصرية التركية : من الثورة إلى الانقلاب، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٨، ص١.

22- Omer Taspinar, Turkeys Middle East Politics,: Between New – Ottomanism and Kamalism, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, September, 2008, p34.

٢٣- خالد موسى جواد، السياسة التركية ازاء منطقة الشرق الاوسط في المدة الواقعة بين عام (٢٠٠٢ ٢٠١٠) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد٢٠١٢، ص٢٣٥.

٢٤- رؤوف رستم حمادي فياض الراجحي، الدور الجيو بوليتكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الاوسط دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٢.

٢٥- محمود زكريا محمود ابراهيم، العلاقات السياسية الافريقية – التركية: المحددات والقضايا، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٨-١٩.

٢٦- ضياء نور الدين حسن ابو دية، وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية ٢٠٠٢-٢٠١٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر – غزة، ٢٠١٦، ص٨٣-٨٤.

٢٧- محمد الهامي، العلاقات المصرية التركية الجذور والثمار، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، مصر، ٢٠١٧، ص٣٧-٣٨.

٢٨- مجموعة باحثين، أزمة السياسة الخراجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية- التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، العدد١٢، ٢٠١٦، ص١٩.

٢٩- أشرف عبد الحميد، لهذه الأسباب لن تمس تركيا سيادة مصر في شرق المتوسط، ينظر الموقع الالكتروني https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2018/02/07/

٣٠- وكالة الشرق الاوسط، تاريخ النشر: الاربعاء٢٧/٢/٢٠١٩، ينظر الموقع الالكتروني: https://middle-east-online.com

٣١- برهان كور اوغلو، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة (واقع وطموحات)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١١، ص٢٤.

٣٢- سعيد الحاج، العلاقات التركية الاسرائيلية، مركز الزيتونة الدراسات والاستثمارات، بيروت، ٢٠١٦، ص٢٢.

٣٣- طارق دياب، مصر وتركيا المسارات المحتملة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٧، ص٧.

٣٤- تسنيم عبدالوهاب محمد عبدالله، واقع ومستقبل العلاقات السياسية العربية – التركية في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد(٦)، العدد(٥)، ٢٠١٩، ص ٢٥٦-٢٥٧.

٣٥- بوزيدي يحي، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغربية بعد ٢٠٠٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، ٢٠١٣، ص١١٨.

٣٦- الموقف التركي من الازمة الليبية، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص ٢-٣.

٣٧- تحولات السياسة التركية اتجاه ليبيا الدوافع والانعكاسات، مركز الامارات للسياسات، وحدة الدراسات التركية، ٢٠١٦، ص ٢.

٣٨- محمود زكريا محمود ابراهيم، مصدر سابق، ص ٢٠-٢١.

٣٩- بوزيدي يحي ، مصدر سابق، ص ١١١-١١٢.

٤٠- تحولات السياسة التركية اتجاه ليبيا الدوافع والانعكاسات، مصدر سابق، ص ٢.

٤١- حامد أوغلو، خلاف طويل الأمد.. مستقبل العلاقات التركية المصرية في ظل حكم أردوغان، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الالكتروني https://www.zamanarabic.com/2019/12/11-

٤٢- محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديد في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٩/١٢/١٢، ص٣-٤.

٤٣- بشرى زينب اوزدمير، سياسية تركيا شرق المتوسط من منظور قوانين الملاحة البحرية الدولية، مجلة رؤية تركية، ٢٠٢٠، ص١٢٦.

٤٤- الاتفاق التركي-الليبي.. لماذا تناوش أنقرة القاهرة وحلفائها؟ للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الالكتروني https://www.dw.com/ar/

٤٥- محمد زباري مؤنس السبتي، الإمتداد الجغرافي لموقع عمان وتأثيراته الجيوبولتيكية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥، ص٩٨.

٤٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢ ، ابو ظبي ، ٢٠١٣، ص٢٥٧.

٤٧- طارق دياب، مصدر سابق، ص١-٢.

٤٨- احمد سعيد نوفل واخرون، ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية- التركية ودور تركيا الاقليمي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٧، ص١-٢.

٤٩- زيد كريم عزيز حسن المعموري، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٩، ص١٤٤.

٥٠- مركز الامارات للسياسات، تحولات السياسية التركية تجاه ليبيا الدوافع والانعكاسات،(وحدة الدراسات التركية)، ابوظبي، ٢٠١٦، ص٢.

٥١- السنوسي البسيكري، الاهمية الاستراتيجية للعلاقات الليبية التركية وسبل تطورها، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الالكتروني http://lbmct.org/images/turklibyanreport.pdf

٥٢- نعيم الظاهر، جغرافية الوطن العربي، ط١، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص٢٢٧- ٢٧٧.

٥٣- نبهان زمبور عنتر ماجد السعدي، مصدر سابق، ص٣٧.

٥٤- يونس فرنجو، سياسة تركيا في التنقيب عن الطاقة شرق المتوسط، مجلة رؤية تركية، ٢٠٢٠، ص١٣٨.

٥٥- ضحى العيبي كاظم السدخان، صناعة الغاز الطبيعي في العالم وتأثيراتها الجيوسياسية(دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة ابحاث ميسان، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني والعشرون، العراق، ٢٠١٥، ص١٨٨-١٩٢.

The political geography of Turkish-Arab relations
(Egypt and Libya as a model)

Dr. Nabhan Zambour Al-Saadi

College of Education for Human Sciences -University of Kirkuk

Dr. Songul Sood Mohamad

College of Education for Human Sciences - University of Kirkuk

M. M. Nazir Ahmed Hilal Al-Obeidi

College of Education for Human Sciences - University of Kirkuk

Summary:

The geostrategic location of Turkey is one of the most important factors that helped it to maneuver in more than one region, as it appears as if it controls a

very wide area, as its area is formed from the convergence of two continents, namely Asia and Europe, and only the Mediterranean Sea separates it from the northern coasts of the African continent, and this gave it a distinguished geographical location Alfred is of great importance and regional and global status, as Turkey has important geopolitical and geostrategic characteristics.

The problem of the study is about the nature of Turkey's regional role towards the countries of Egypt and Libya, the reasons for this trend, and what is the impact of the natural and human characteristics of Turkey and the Arab countries (Libya and Egypt) on their orientation.

The study dealt with the role of geography in the Turkish-Arab relations (Libya and Egypt) from a geopolitical perspective, where it was found that Turkey lacks hydrocarbon materials. For decades, especially after the Justice and Development Party came to power in Turkey in 2002, and there are political variables that affect Turkey's relationship with these countries, including the arrival of Sisi to power in Egypt, and Haftar's forces took control of part of Libya, in particular after the maritime agreement between Turkey and the Government of National Accord Which sparked an angry reaction from Egypt, Haftar, Cyprus and Greece.